قراءة استراتيجية في المتغيرات الإقليمية والدولية

- ملامح السنوات الأربع المقبلة من حكم بوش -

(٢٠٠٤م - ٢٠٠٨م)[١]

علي حسين باكير

كاتب صحفي وباحث سياسي أردني

ملخص البحث

تتحرك الولايات المتحدة خلال السنوات القادمة بسيناريوهات متعددة تجاه القضايا الإقليمية والدولية المختلفة، وترتبط هذه السيناريوهات بالوضع الداخلي في أمريكا.

فعلى الصعيد الداخلي لم تؤد الانتخابات الرئاسية الأخيرة إلى انتصار بوش بسباق الرئاسة فقط؛ وإنما أحكمت سيطرة «المحافظين الجدد» على كل السلطات في البلاد، ومنذ أحداث ١١ سبتمبر نجح تنظيم القاعدة في إضعاف عامل القوة الاقتصادية بنسبة أكبر من غيره؛ لكونه الأكثر تأثيراً ضمن أهم ثلاثة محاور تعتمد عليها أمريكا في سيطرتها على العالم وهي السلاح، والاقتصاد، والنفط والمواد الأولية.

وعلى الصعيد العسكري، فإن القوى الأمريكية العسكرية الضخمة فقدت عامل الردع الخاص بها، فقد فشلت في مواجهة ١٩ شخصاً في الواقعة التي لم يتجرأ الاتحاد السوفييتي في حينه على فعلها.

وأكدت المقاومة العراقية مأزق أمريكا في العراق،حيث تمكنت من إفساد المخططات الأمريكية بجعل العراق أكبر قاعدة استراتيجية في الشرق الأوسط، ومثلت علاقة أمريكا ومن تصفهم بدول محور الشر الذي يضم كوريا، العراق، إيران محوراً هاماً في السياسات الأمريكية الخارجية.

ورغم أن الولايات المتحدة تريد ابتزاز إيران كدولة من دول «محور الشر» عن طريق الملف النووي، إلا أن المصالح الأمريكية توافقت كثيراً مع المصالح الإيرانية منذ ١١ سبتمبر وحتى اجتياح العراق، ويبدو أن البرنامج النووي الكوري قد أوصلها إلى إنتاج عدة قنابل نووية، وفي حال اعتماد أمريكا الخيار العسكري ضدها فباستطاعة كوريا أن تلحق أضرارا كبيرة بالقوات الأمريكية.

أما بالنسبة للعلاقة مع سوريا فيلاحظ وجود انقسامات في واشنطن حول طريقة التعامل معها تتباين ما بين عدم قطع الشراكة الاستخباراتية، وبين استخدام القوى العسكرية، وبين فريق ثالث يرى اتباع سياسة العصا والجزرة، ويبقى أن إضعاف النظام السوري إلى أقصى حد؛ لإملاء كافة الشروط المطلوبة هو الخيار الأنسب أمريكياً.

ويبدو أن وضع السودان كدولة من الدول المارقة يرشحها لأن تكون الهدف القادم لأمريكا؛ إذ إن أمريكا لا تهاجم إلا الدول الضعيفة، كما أن وجود معارضة داخلية سودانية وانعدام السلطة المركزية القوية يقوي من احتمال استهدافها.

أفكار ومقتطفات

* ولولا تقاعس وتواطؤ وخيانة الإعلاميين لمهنيّتهم وللإنسانية قبل كل شيء لتأكّد من يشكّ في العالم بأسره بأنّ أمريكا (مرتكبة أكبر مجازر عرفها التاريخ في مختلف العصور) هي أكبر ديكتاتورية عرفها الكون.

* استقالة كولن باول كانت قد رافقتها استقالات و تغييرات بالجملة في مقر وكالة المخابرات المركزية الـ CIA إثر مجيء بورتر جوس النائب الجمهوري السابق مديرا للسي أي آيه خلفاً لجورج تينيت وهو ما يعني أنّ الإدارة الجديدة التي تم تشكيلها تشكّل ذروة التشدّد والتّطرف.

* شكّلت الهجمات على نيويورك وواشنطن في ١١/ أيلول ٢٠٠١ منعطفًا أساسيًّا و تحوّلاً جذريّاً لنوعيّة الخطاب و الممارسة في السياسة الخارجيّة الأمريكيّة. فقد شعرت الولايات المتّحدة أنّها في خطر و أنّ هناك من يتحدّاها في عالم القطب الواحد، وأنّه تمّ اغتصاب حرمتها الأمنيّة والاقتصاديّة و أنّه يجب حماية الولايات المتّحدة حتى ولو أدّى ذلك إلى انهيار النظام العالمي ودخوله في حالة من الفوضى .

* طريقة الولايات المتّحدة في التعامل مع كوريا الشماليّة سترتكز على نقطتين أساسيّتين: الأولى هي الاقتصاد و الثانية هي حقوق الإنسان في محاولة لقلب الطاولة (كما يقال) على النظام الداخلي في كوريا الشمالية و دفعه إلى الانهيار.

* إن جزءاً أساسيّاً من استراتيجية أمريكا والصهاينة في تعاملهما مع الدول الإسلامية هو السعي إلى تفتيتهم ، وإضعافهم وذلك إما بتقسيمهم إلى دويلات أو تجزئة الدول الإسلامية إلى كانتونات طائفية مثلما الحال في لبنان وتيمور الشرقية في إندونسيا، وفي العراق، وكما هو الحال في السودان.

* المصلحة القومية الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية تكمن في مغادرة عراق مستقر ثابت مع حكومة لا تهديدات لها من قِبَل جماعات أو دول أخرى أو حتى لمصالح الولايات المتّحدة الأوسع. وأفضل طريقة لتحقيق ذلك وإنجازه هي في دعم عراق فيديرالي موّحد لديه حكومة تمثيلية وفعّالة بشكل جيد إلى حد معقول وملتزمة بحكم القانون وحماية حقوق الأقليات.

* إن إيقاف إيران قبل امتلاكها قدرات السلاح النووي (سواء عبر الطرق الدبلوماسية إن أمكن، أو بوسائل أخرى إذا اقتضت الضرورة) هو مصلحة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الصدد فإن الدور الأهم لواشنطن في منع إيران من إنجاز ذلك هو في التوصل إلى إجماع مع أوروبا، وأن تعبر بصراحة ووضوح عن استعدادها لاتخاذ الإجراءات المناسبة تجاه إيران (الإيجابية والسلبية).

* وعلى الرغم من أن أجندة الأمن هي الأكثر ضغطاً وإلحاحاً فإنها لن تكون كافية لوحدها إذا أرادت الولايات المتحدة، ليس فقط محاربة التهديدات التي تواجهها في المنطقة، وإنما أيضاً لتغيير ديناميكية المنطقة التي تنتج مثل هذه التهديدات، وعلى الإدارة الأمريكية أيضاً أن تتابع الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دول الشرق الأوسط، وأن تقوم بتشجيع ورعاية سلام عربي - إسرائيلي مضمون.

قراءة استراتيجية في المتغيرات الإقليمية والدولية

- ملامح السنوات الأربع المقبلة من حكم بوش -

(٢٠٠٤م - ٢٠٠٨م)

مقدمة:

هناك مثل يقول: «المكتوب يُقرأ من عنوانه» وعليه نستطيع أن نقول: إن المرحلة القادمة من حكم بوش وإدارته بانت عندما بدأت هذه الإدارة حقبتها الجديدة بمجزرة الفلوجة، حيث تم حشد أكثر من ٢٠ ألف جندي مدججين بكل أنواع الأسلحة والذخائر، ومدعومين بالدبابات والمروحيات القتالية وطائرات إف١٦ وقنابل ٥ طن الحارقة والحاويات الممنوعة والمحرمة دولياً، وبكل أنواع وأشكال الذخائر التي يمكن تصورها، والتي يشكل استخدامها خرقاً واضحاً وصريحاً لكل ما يُسمّى قانوناً بما في ذلك قانون الطبيعة والكون وجميع الشرائع السماوية. طبعاً معززين أيضاً بضباع بشرية منافقة ومتطفلة (المتعاونين مع الاحتلال) على الفريسة وهم السكان العزل والأطفال والنساء والشيوخ والمقاومون المدافعون عن أنفسهم وأهلهم وأرضهم وبلدهم. هذه المجازر الوحشية ذكرتنا بعودة «التتار الجدد».

ولولا تقاعس وتواطؤ وخيانة الإعلاميين لمهنيتهم وللإنسانية قبل كل شيء؛ لتأكد من يشك في العالم بأسره بأن أمريكا (مرتكبة أكبر مجازر عرفها التاريخ في مختلف العصور) هي أكبر ديكتاتورية عرفها الكون، وهي أشنع وأفظع نظام عرفته البشرية حتى اليوم، لكن للأسف هذا الإعلام الذي جعل من هتلر على سبيل المثال أكبر طاغية؛ كان متواطئاً في تشويه التاريخ، فعلى الرغم من أفعال هتلر الشنيعة إلا أن ذلك يُحسب ويُنسب إليه وليس إلى بلده، وهو ما يحسن صورة ألمانيا ويحسب لها، كذلك الأمر بالنسبة لستالين فعلى الرغم من أن الذي فعله هو أسوأ مما فعله هتلر إلا أنه لم يظهر منافساً له، وعلى العموم فصورته أيضاً تُنسب إلى شخصه وليس إلى بلده، وهنا مربط الفرس، فالمجازر التاريخية والمجازر اليومية المتنوعة التي ترتكبها الولايات المتحدة منذ مائة عام ونيف لا ترتبط بالشخص وإنما بالنظام والمؤسسة الديمقراطية الحاكمة، وعليه فهذه نقطة تُحسب على أمريكا كدولة وليس لها، وتُبين أن البلد بنظامه وطبيعة تصرفه تجاه الآخرين ديكتاتوري، وأن المجازر لا تقتصر مسؤوليتها على الرئيس الحاكم المُصدر للأوامر والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وإنما على المؤسسات التي ينتمي إليها والتي يمر القرار عبرها، وأكثر من ذلك فإن الناس الذين صوتوا لهذا الرئيس أو ذاك هم أيضاً مشاركون في هذه المجازر بصورة غير مباشرة عبر انتخابهم رؤساء مثل: إيزنهاور وترومان وريجان وآل بوش وغيرهم، وعبر إفرازهم جنوداً أساؤوا إلى معنى البشرية وسمو الإنسان؛ عندما كشفوا حقيقة أنفسهم وطبائع مجتمعهم في أفعالهم الشنيعة التي لا توصف في سجن أبو غريب في العراق وجوانتانامو في كوبا

وقلعة جانجي في أفغانستان.

وعلى العموم فنحن نسعى من خلال دراستنا هذه إلى تحليل واقع اليوم، في محاولة منا لاستقراء آفاق المستقبل؛ لنرصد عبرها مختلف السيناريوهات التي يتوقع أن تتبعها الولايات المتحدة تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية خلال فترة حكم بوش في السنوات الأربع المقبلة، لذلك سنتحدث في هذه الدراسة عن الوضع الداخلي في الولايات المتحدة من حيث التشكيلة الحاكمة، والاقتصاد، والقوة العسكرية الأمريكية؛ لنبين نقاط القوة والضعف فيها، وما ستؤول الأحوال إليه إذا استمرت على ما هي عليه، ثم ننتقل للحديث عن المأزق الأمريكي في العراق، وبعدها للحديث عن مبدأ الحروب الوقائية الأمريكية ودول محور الشر، وموقف أمريكا من كل من إيران وكوريا الشمالية وسورية والسودان في المرحلة المقبلة... ونختتم رؤيتنا الاستراتيجية بعرض للملخص التنفيذي لتقرير مجموعة الدراسة الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٠٥م الصادر عن معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى.

أولا: على الصعيد الداخلي لفريق إدارة بوش: (عندما يسيطر التطرف):

لم تؤد الانتخابات الرئاسية الأخيرة إلى انتصار بوش وفوزه بسباق الرئاسة وبقائه لأربع سنوات أخرى فقط[٢] وإنما حققت نصراً مؤزراً للنهج المتبع، وأحكمت سيطرة ما يُسمّى «المحافظون الجدد» – وما هم إلا «صليبيون جدد» – على كل السلطات في البلاد؛ مع فوز الجمهوريين بمقاعد مجلس الشيوخ والنواب، وقد فُسر هذا الانتصار على أن السياسة المتبعة والحالية للإدارة هي الحق، وبالتالي فإن هناك صكاً مفتوحاً من قبل الناخبين، ومن هذا المنطلق ليس هناك مبرر لإعطاء «الآخر» حصة في السلطة أو لتطعيم المتشددين أو الصقور ببعض الحمائم والمعتدلين، خاصة في ظل هذا الصك والذي يجب استغلاله إلى أقصى حد ممكن، وعليه قام بوش بترشيح كوندوليزا رايس لمنصب وزارة الخارجية، وهو ما يعني أنه تم استبعاد أحد عناصر الحمائم السابقين الذين لا حاجة إليهم الآن، نظراً لتشدد رايس كما هو معروف عنها في السياسة الخارجية، بينما أصبح توني بلير بمثابة وزير الخارجية الفخري لأمريكا وشريكها الاستراتيجي في كل المحن، ولكن على العموم لن يكون هذا التبديل هو الأول والأخير، فمعطيات الحالة تشير إلى أنه سيتم تعيين عدة صقور إضافية في مواقع متقدمة، ومن هؤلاء: جون بولتون الذي يشغل منصب وكيل وزارة الخارجية للحد من التسلح، بول ولفوفيتز نائب وزير الدفاع ومن أشهر الصهاينة في الإدارة الأمريكية، لويس ليبي مستشار نائب الريس تشيني، ستيف هادلي نائب رايس في منصب مستشارة الأمن القومي.

(وبالفعل فقد تم ترشيح بول ولفوفيتز مهندس حرب العراق واليميني المتصهين لمنصب رئاسة البنك الدولي، وتم ترشيح جون بولتن الذراع الحديدية للمحافظين الجدد – كما يسمى – لمنصب سفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، بينما تم تعيين نيغروبونتي والمتخصص في افتعال الانقلابات في الأنظمة الخارجية لا سيما أمريكا الجنوبية – لمنصب المسؤول الأول عن جميع الأجهزة الأمنية في الولايات المتحدة).

تجدر الإشارة إلى أن استقالة كولن باول كانت قد رافقتها استقالات وتغييرات بالجملة في مقر وكالة المخابرات المركزية CIA إثر مجيء بورتر جوس النائب الجمهوري السابق مديراً للسي آي أيه خلفاً لجورج تينت، وهو ما يعني أن الإدارة الجديدة التي تم تشكيلها تمثل ذروة التشدد والتطرف؛ بحيث تبدو القديمة مجرد ظل أمامها، وهو ما يعني بطبيعة الحال تثبيت وتعزيز سيطرة «المحافظين الجدد» والصهاينة داخل الإدارة الأمريكية على كل المستويات، وهو ما لن يوحي بخير أبداً على جميع الصعد.

ثانيا: الاقتصاد الأمريكي: (نقطة ضعف الولايات المتحدة):

أثبت التاريخ أن انهيار العديد من الإمبراطوريات والدول الكبرى كان سببه التداعي الاقتصادي لهذه الدول والإمبراطوريات بالدرجة الأولى، وليس التداعي العسكري، ويبدو أن تنظيم القاعدة قد أدرك هذا العامل المهم إدراكاً جيداً في إطار الحرب الدائرة بينه وبين أمريكا. ولتحليل الوضع الاقتصادي الأمريكي لا بد لنا بداية من أن نعرف ماهيته، فالاقتصاد الأمريكي هو اقتصاد خدمي، يقوم على الصفقات والأوراق المالية والاستثمارات في هذا المجال، ولا يعتمد على قدرة البلاد الإنتاجية بقدر ما يعتمد على سمعتها وأدائها على الصعيد الاقتصادي. وبناء على ذلك فإن هذا النوع من الاقتصاد لا يعكس الصورة الحقيقية للوضع الاقتصادي وإن كان يتأثر ببعض جوانبه.

ومن المعلوم أن الولايات المتحدة الأمريكية تستند في سيطرتها على العالم على ثلاث محاور أساسية هي:

- قوة السلاح.
- قوة المال (الاقتصاد).
- والنفط والمواد الأولية (بمعنى الاستدانة من الآخرين عبر استثماراتهم والاستيلاء على مواقع الثروات العالمية).

كل هذه المحاور متصلة بعضها ببعض في حلقة متكاملة، فإن تم ضرب أحد هذه العناصر تنهار الحلقة بأكملها وتتداعى، ويؤدي ذلك إلى انهيار الإمبراطورية. فمنذ أحداث الحادي عشر من أيلول وحتى يومنا هذا نجح تنظيم القاعدة في إضعاف عامل القوة الاقتصادي بشكل كبير وبنسبة أكبر من غيره؛ لكونه الأكثر تأثيراً ضمن قائمة العناصر الثلاثة من حيث الاستهداف، ومن حيث تأثيره على العاملين الآخرين. وهناك مقولة مشهورة لزعيم التنظيم أسامة ابن لادن يقول فيها: «إذا أردت أن تسقط شجرة كبيرة ضخمة؛ فيجب عليك أن تضربها في جذورها في مكان واحد (يقصد الاقتصاد)؛ لأن الضرب في كل مكان في الشجرة لن يؤدي إلى سقوطها».

فالمعادلة إذاً هي كالآتي: مواد أولية رخيصة ونفط زهيد = كلفة إنتاج أقل = نسبة أرباح أكبر = فائض مالي كبير = قوة تكنولوجية وعسكرية.

الاقتصاد الأمريكي هو اقتصاد خدمي، يقوم على الصفقات والأوراق المالية والاستثمارات في هذا المجال، ولا يعتمد على قدرة البلاد الإنتاجية

والملاحظ أن الفائض المالي تحول إثر هجمات ١١ من أيلول، ومن ثم الحرب على أفغانستان واحتلال العراق، إلى عجز قياسي تاريخي غير مسبوق، وهو ما يعني مبدئياً انهيار القوة الاقتصادية، والغريب في الأمر أن العامل الاقتصادي ومسائل البطالة وسوق العمل وقوة الدولار وانتعاش السوق أو ركوده؛ كلها من الأمور التي كان يتم تداولها بشكل مستمر في الانتخابات الرئاسية الأمريكية السابقة، لكن الغريب أيضاً أنه على الرغم من خطورة الوضع الاقتصادي الحالي في أمريكا إلا أن الحملة الانتخابية لكلا الرئيسين أهملت هذا العامل أو أرادت إبعاد الناس عنه وإشغالهم بما يسمى الحرب على الإرهاب، في حين أن الولايات المتحدة حالياً تعاني تخبطاً اقتصادياً وانحداراً مالياً ينعكس سلباً على الاقتصاد بشكل غير مسبوق، ففي حين كان بيل كلينتون قد حقق للولايات المتحدة خلال فترة حكمه في دورتين متتاليين (١٩٩٢م -٢٠٠٠م) أطول فترة ازدهار ورخاء اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية؛ تدهور الوضع الاقتصادي في عهد بوش

نتيجة استراتيجية القاعدة وهجمات ١١ أيلول، وقد ساعد الأداء الاقتصادي السيئ لإدارة بوش في زيادة وتسارع وتيرة هذا التدهور الاقتصادي.

ففي الفترة الأولى من رئاسة بوش الابن تراجع متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي إلى ٢ , ٢٪ سنوياً مقابل ٢ , ٤٪ سنوياً في عهد كلينتون. وارتفع المتوسط السنوي للتضخم إلى ٩ , ١٪ في عهد بوش الابن بعد أن كان ٦ , ١٪ في عهد كلينتون. كما ارتفع المتوسط السنوي لمعدل البطالة إلى ٥ , ٥٪ في عهد بوش الابن بعد أن كان ٤ , ٤٪ في عهد كلينتون. وفيما يتعلق بالعجز أو الفائض في الموازنة العامة للدولة بلغ مجموع الفائض التراكمي

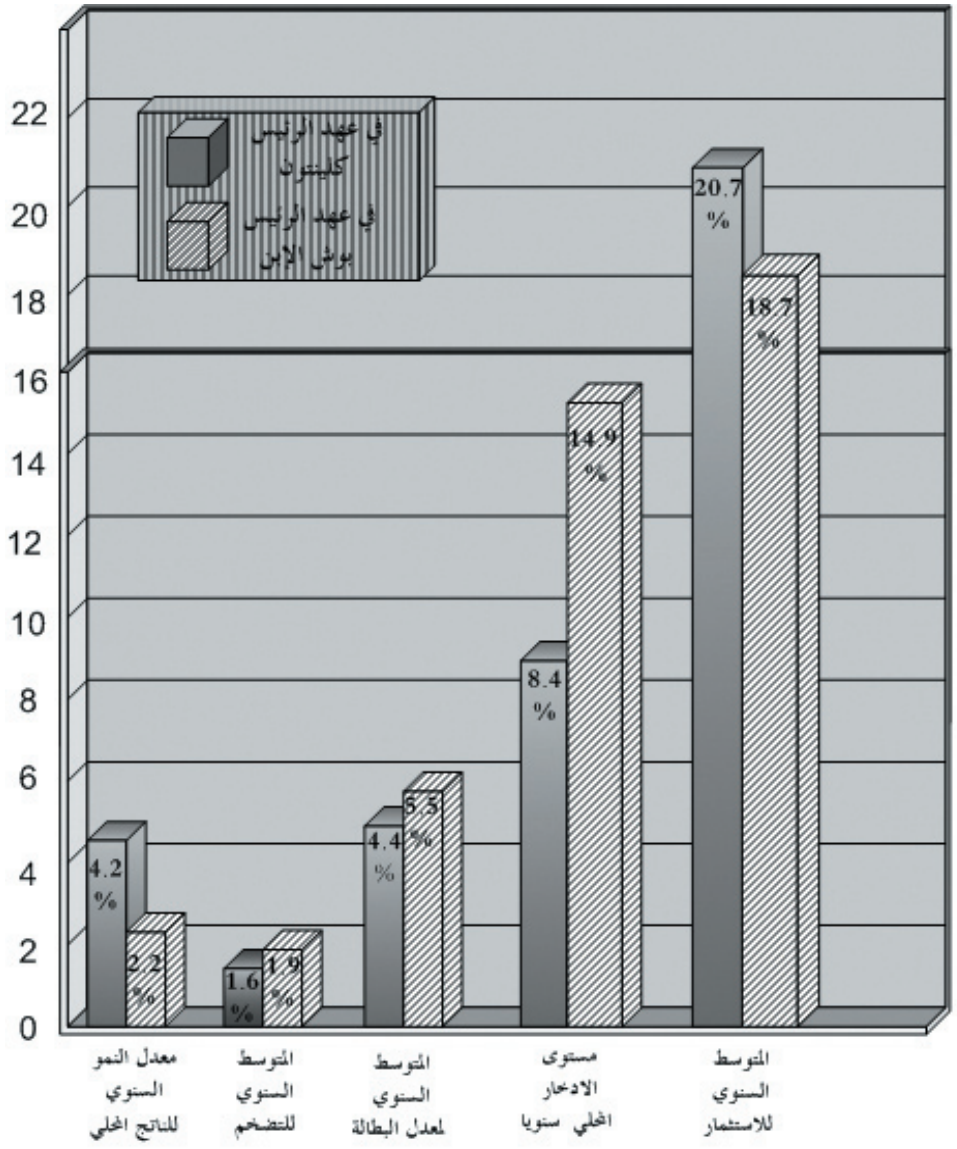

رسم احصائي للمقارنة بين الحالة الاقتصادية الولايات المتحدة في فترة رئاسة كلينتون وبوش الابن

في الموازنة العامة للدولة في فترة كلينتون الثانية ٤٦٣,٣ مليار دولار، فيما حققت إدارة بوش الابن عجزاً بلغ ١٢٠٠ مليار دولار في ولايته الأولى وهو في تصاعد مستمر(٣).

هذا وقد أعاد مكتب الميزانية حساباته بعد تقديم مشروع ميزانية بوش مطلع فبراير/ شباط الماضي، وتوقع المكتب أن يبلغ عجز الميزانية العام الحالي نحو ٣٩٧ مليار دولار، لكن البيت الأبيض يتوقع عجزاً يصل إلى ٤٢٧ ملياراً هذه السنة التي تنتهي في سبتمبر/ أيلول المقبل. وقد توقع الكونجرس الأمريكي بناء على الميزانية التي قدمها بوش، والتي لا تلحظ النفقات الإضافية للعمليات العسكرية في العراق وأفغانستان (والمقدرة بخمسة مليارات دولار شهرياً) أو لتنفيذ تعديلات الضمان الاجتماعي، أن يستمر تزايد العجز خلال عقد (٢٠٠٦م- ٢٠١٥م) ليصل إجماليها إلى ٢٦٠٠ مليار دولار(٤). كما بلغ مستوى الادخار المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية ١٤,٩٪ في عهد بوش الابن؛ مقارنة بـ ٨,٤٪ سنوياً في عهد كلينتون، أما المتوسط السنوي للاستثمار فبلغ ٢٠,٧٪ في عهد كلينتون، وأصبح ١٨,٧٪ في عهد بوش الابن ويتراجع باستمرار.

ليست تلك مجرد أرقام، ولكنها مؤشرات على السياسات التي انتهجتها إدارة كلينتون وفعاليتها في تحسين أداء الاقتصاد الأمريكي، والسياسات التي اتبعتها إدارة بوش الابن وأثرها في تدهور حالة الاقتصاد الأمريكي. ومع هذا يعتقد البعض أن أمريكا ستتجاوز هذه الأزمة الاقتصادية بناءً على تجارب سابقة.

ولتبيان مدى صحة هذا الكلام لا بد لنا من ذكر مواطن الضعف وأن نقوم بتحليلها وهي(٥):

أولاً: أن المستثمر، خاصة في السوق القائمة على الأوراق المالية والبورصة، لا يوظف أمواله إلا بشرطين: الأول : توفر الأمان. وثانياً: إمكانية الربح. فمنذ الحرب العالمية الأولى وحتى ١١ أيلول كانت الولايات المتحدة هي المكان الأكثر أماناً واستقراراً في العالم؛ مما جعلها مركزاً دولياً لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، فعلى سبيل المثال بلغت مشتريات الأسهم الأمريكية من قبل المستثمرين الأجانب عام ٢٠٠٠م فقط في هذا المجال ١٩٢,٧ مليار دولار، ولكن بعد ١١أيلول فقدت أمريكا عامل الأمان، وبالتالي أثر هذا تأثيراً كبيراً في نفسية المستثمرين، ولجأ جزء كبير منهم إلى نقل استثماراته إلى أوروبا، وبالتالي فقد الاقتصاد الأمريكي أحد أهم دعاماته وتمويله.

ثانياً: من المعلوم أن الدولار الأمريكي لا دعم حقيقي له يوازي قيمته، فهو يستمد قيمته من مستوى وحجم الطلب عليه، وبما أن العمليات العسكرية الأمريكية في جميع أنحاء العالم يتم تمويلها عبر الدولار، فإن الإخفاق الأمريكي المخزي في القضاء على القاعدة والمقاومة العراقية أثر بشكل سلبي جدّاً على سمعة الدولار وقيمته.

ثالثاً: العجز التجاري الأمريكي تجاه معظم الدول الصناعية المتطورة، والذي أصبح يتزايد ويشكل عبئاً على الوضع الاقتصادي الأمريكي، وبالتالي على الديون الأمريكية، ففي العام ٢٠٠١م بلغ العجز التجاري لحساب الصين ٨٤ مليار دولار، ولحساب اليابان ٦٨ مليار دولار ولحساب الاتحاد الأوروبي ٦٠ مليار دولار.

رابعاً: لقد تحول الاقتصاد الأمريكي من أكبر منتج في العالم منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى (٤٤,٥٪ من الإنتاج العالمي) إلى أكبر مستهلك حالياً مع انخفاض إنتاجه ليساوي تقريباً إنتاج اليابان التي تفوقها الولايات المتحدة بأشواط في الموارد والقدرات، ولذلك أصبحت أمريكا بحاجة إلى أموال نقدية مباشرة لتمويل مستورداتها ومشترياتها الاستهلاكية، وهو الأمر الذي ضغط على الاقتصاد وزاد من المديونية.

خامساً: أن ارتفاع أسعار النفط بهذا الشكل سيعمق

الأزمة الاقتصادية الأمريكية، ويزيد من سوئها، وسيؤدي إلى ارتفاع في كلفة الإنتاج في أمريكا، وبالتالي إلى ركود اقتصادي نتيجة عدم التمكن من تصدير الإنتاج بأسعار منافسة في ظل وجود منتج كبير ورخيص يجتاح العالم وهو منتج «الصين».

وبالحديث عن النفط، السلعة الاستراتيجية الأولى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فهي غير مستقرة حالياً، والنفط لم يعد رخيصاً، وهو بارتفاع مستمر، ومن خلال المعطيات نستطيع أن نقول إن هذا الارتفاع الهائل في أسعار النفط خارج في حقيقة الأمر عن سيطرة منظمة أوبك أو الدول المنتجة للنفط ، ففي السابق كان يتم التحكم بأسعار النفط عبر زيادة أو تخفيض كميات إنتاجه لتتناسب مع متطلبات السوق، وعليه كان دائماً من مصلحة أمريكا ممارسة الضغط على المنظمة لتبقى معدلات إنتاجها مرتفعة كي تكون الأسعار رخيصة، أما اليوم فالأسعار لم تعد ترتبط بإرادة المنظمة، وهذا ما يُفسر عدم وجود هجوم من قبل الدول الصناعية على المنظمة، وعلى الرغم من ذلك فمنظمة «أوبك» قامت برفع سقف إنتاجها إلى طاقته القصوى في محاولة منها لتخفيض الأسعار ولكن دون جدوى، حتى إن المملكة العربية السعودية، والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية القصوى نظرياً حوالي ١١ مليون برميل يوميّاً، لم تستطع عبر زيادة إنتاجها إلى مليوني برميل يوميّاً تخفيض الأسعار. ونرى أن الإعلان عن الزيادة هو مجرد تصريحات نفسية لإيهام السوق بأنه لا خوف من حصول قصور في العرض، وبالتالي يجب خفض الأسعار، إلا أن مثل هذه المناورات أصبحت مكشوفة، وبالتالي فإن الأسعار وعلى الرغم من إغراق السوق بالنفط استمرت في الارتفاع، **وذلك يعود إلى أسباب عديدة منها**[٦]:

أولاً: احتلال العراق، الأمر الذي أدى إلى حرمان السوق النفطية من منتج أساسي للنفط؛ مما انعكس سلباً على الأسعار، إضافة إلى الهجمات التي تتم على أنابيب النفط مما يحول دون نقلها وتصديرها.

ثانياً: شعور السوق الدولية بأن ممرات النفط ومنابعه لم تعد آمنة نتيجة للحرب على الإرهاب، سواء في الخليج العربي أو شمالي إفريقيا، ولا سيما نيجيريا التي تعتبر أكبر مصدر للنفط الخام في إفريقيا، أو فنزويلا في أمريكا اللاتينية، إذ إن هذه المناطق أصبحت مناطق توتر، وبالتالي هناك خوف على إمدادت النفط ووصولها إلى الأسواق.

ثالثاً: انخفاض المخزون الاستراتيجي للنفط في الولايات المتحدة؛ إذ صرحت وزارة الطاقة الأمريكية أن احتياطي النفط أصبح فوق الحد الأدنى المطلوب بقليل، وزاد من هذه المخاوف الكوارث التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها إعصار إيفان الذي ضرب ساحل الخليج الأمريكي في شهر أيلول، وأدى إلى خفض إنتاج النفط الخام الأمريكي واحتياطيات البنزين إلى أقل مستوى له منذ عام ١٩٥٠م.

رابعاً: ارتفاع كميات الاستهلاك العالمي، وبالتالي ازدياد الطلب على النفط ومشتقاته خاصة في مناطق شرقي آسيا ولا سيما الصين، أضف إلى ذلك اقتراب حلول فصل الشتاء، وهو ما من شأنه أن يزيد من الاستهلاك والطلب على المشتقات النفطية؛ في حين أن الإنتاج النفطي وصل إلى حده الأقصى منذ مدة، وليس هناك من مجال لزيادته إلا من خلال التصريحات النفسية.

خامساً: أعمال المقاومة العراقية، والتي أدرجت الأهداف النفطية ضمن لائحة ما سيتم استهدافه في حال عدم انسحاب قوات الاحتلال، وذلك لحرمان المحتل من مستخرجات النفط العراقية التي قد يستخدمها لنفسه بسبب سعرها المنخفض مقارنة بسعر الدول الأخرى، أو لاستهلاكها في أغراض خاصة به.

سادساً: انخفاض المخزون النفطي العالمي وفي مناطق عدة من العالم؛ إما نتيجة لاستنزافه، أو

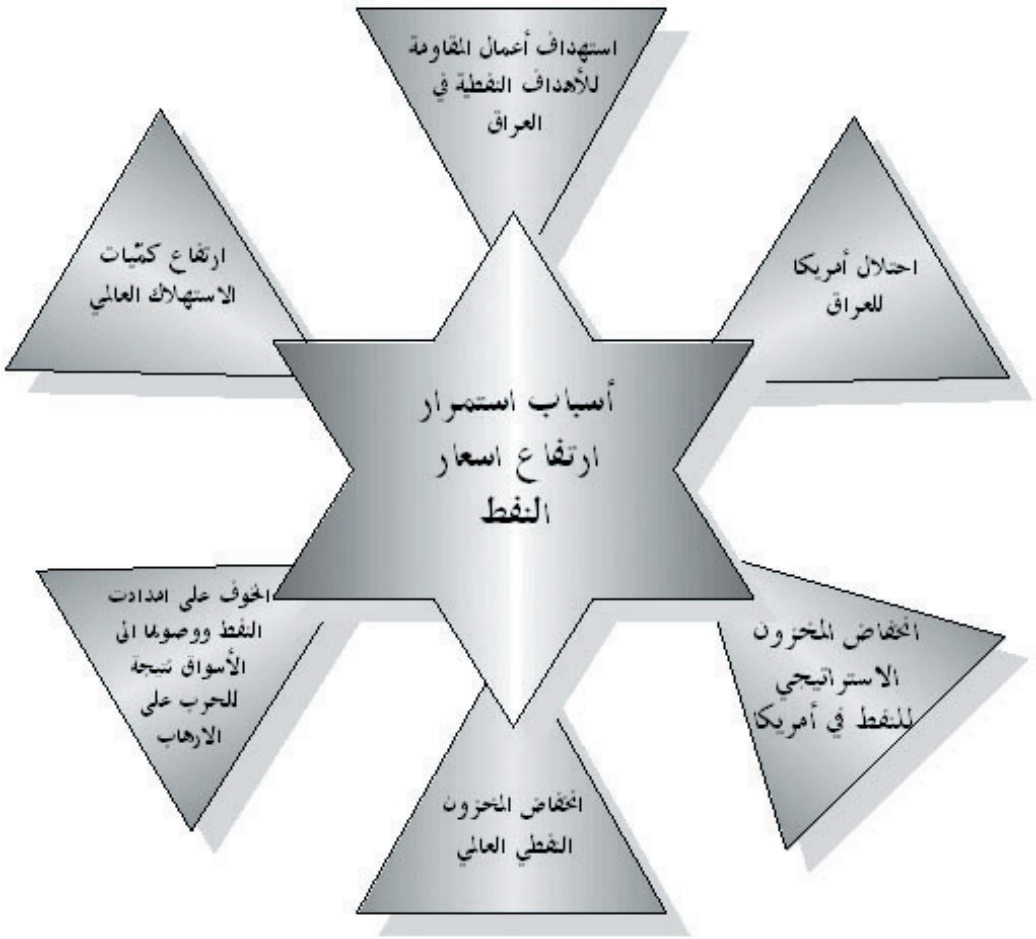

أسباب استمرار ارتفاع أسعار النفط

لكونه دون التوقعات المفترضة كما هو الأمر بالنسبة للمخزون النفطي في قزوين.

إن ارتفاع أسعار النفط بهذا الشكل سيعمق الأزمة الاقتصادية الأمريكية – كما ذكرنا –، وسيؤدي إلى ارتفاع في كلفة الإنتاج في أمريكا، وبالتالي إلى ركود اقتصادي نتيجة عدم التمكن من تصدير الإنتاج بأسعار منافسة في ظل وجود منتج كبير ورخيص يجتاح العالم وهو منتج «الصين» (بلغ إجمالي تجارة الصين مع الولايات المتحدة في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام ١٢٢,٢٢٨ مليار دولار أمريكي حسب تقرير أوردته الهيئة العامة للجمارك الصينية، ونقله موقع وكالة الأنباء الصينية على الإنترنت، بزيادة ٣٤,٤ ٪ عن الفترة نفسها من العام الماضي، منها الصادرات ٨٨,٥٠٦ مليار دولار أمريكي بزيادة ٣٤,٤٪ والواردات ٣٣,٧٢٢ مليار دولار أمريكي بزيادة ٣٤,٧٪)[٧].

وفي ظل هذ الوضع المتدهور وكمعالجة للأزمة قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض قيمة الدولار الذي فقد حوالي ٣٥٪ من قيمته حتى الآن؛ على أمل أن يساعد ذلك على تحريك عملية التصدير للتخفيف من الركود الاقتصادي الداخلي، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي، ولدفع المستثمرين

إلى الاستثمار بالدولار الأمريكي، وللحد من الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط بشكل هائل، إلا أن هذه السياسة في تخفيض العملة خطيرة جداً وحساسة، ولا تنفع إلا في فترات قصيرة، وقد تؤدي إلى انفلات زمام التحكم بالاقتصاد وإلى انهيار قيمة العملة نهائياً، خاصة في ظل وجود عملة بديلة تكمن في اليورو، وهو الأمر الذي لم يكن موجوداً إثر الأزمة الاقتصادية العالمية في السبعينيات عندما هرع الجميع بمن فيهم الأوروبيون إلى دعم الدولار الأمريكي خوفاً من انهياره، وذلك لارتباط عملاتهم واحتياطياتهم به (وهذه النزعة تأكدت مؤخراً في إحصاء أجرته اللجنة المركزية للمنشورات المصرفية Central Banking Publications ، على سبعة وستين مصرفاً مركزياً، تبين فيه أنه خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من العام ٢٠٠٤م؛ عمد أكثر من ثلثي المؤسسات التي سئلت إلى خفض نسبة الدولار في محفظتها المالية)[٨] بمعنى أن المصارف المركزية العالمية بدأت تنوّع إن لم نقل تتخلى عن الدولار لصالح اليورو خوفاً من انهيار مفاجئ للأول يجرها معه، وفي هذه المرة وإن حصل الانهيار الاقتصادي فلا يتوقع أن تساعد الصدف الولايات المتحدة الأمريكية كما حدث من قبل، خاصة في ظل التقارير الدولية التي تفيد أن أكثر من نصف البنوك المركزية العالمية قد حولت بالفعل احتياطياتها من الدولار إلى اليورو.

فهل سيؤدي التدهور الاقتصادي إلى انهيار الإمبراطورية؟ لا نستطيع التأكيد، ولكن إن ازداد الغرق الأمريكي في العراق إزاء المقاومة التي يتطلب القضاء عليها ضخ المزيد من الأموال وتحمل المزيد من الخسائر[٩]، وإذا ما حدثت أي عملية للقاعدة داخل الولايات المتحدة فإنه وبلا شك سيكون السقوط المريع واقعاً.

ثالثا: القوة العسكرية الأمريكية: (عندما يفشل الفيل في مواجهة النحل):

الموازنة العسكرية الأمريكية غير مسبوقة تاريخياً فهي تقدر بـ ٤٧٧ مليار دولار، وتفوق الموازنات العسكرية لأقوى سبع دول تلي الولايات المتحدة الأمريكية في القوة؛ مع العلم أن أمريكا أنفقت عام ٢٠٠٤م حوالي ٦٩٠ مليار دولار على الدفاع وللولايات المتحدة ٦ آلاف موقع عسكري وقوات في ١٣٥ دولة، وطبقاً لما جاء في خطاب للرئيس فإنه ينوي إنشاء «قاعدة أبحاث» على القمر بحلول عام ٢٠٢٠م، ويوضح آخر تقرير عن بنية القواعد أصدرته وزارة الدفاع أن الأصول المادية للوزارة تتألف من أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ مبنى وبنية في أكثر من ٦٠٠٠ تقوم على مساحة تزيد على ٣٠ مليون فدان، ويصل عدد المواقع إلى ٦٧٠٢ موقع مقسمة إلى منشآت ضخمة (١١٥)، ومنشآت متوسطة (١١٥)، ومنشآت/ مواقع صغيرة (٦٤٧٢)[١٠]، إلا أن كل هذه الأرقام وهذه القوة الأمريكية فقدت عامل الردع الخاص بها عندما مرَّغت الحرب على الإرهاب أنفها بالتراب وفضحتها عندما أسقطت صورتها المزيفة وكشفت أساليبها وعدم أخلاقياتها ونفاقها وعدم عدالتها، كما أن هذه القوة بأكملها لم تستطع حماية الشعب الأمريكي في أول امتحان تشهده الولايات المتحدة في تاريخها في الواقعة التي لم يتجرأ حتى الاتحاد السوفييتي في حينه أن يفعلها، وبدت الولايات المتحدة في وقتها مشلولة وفرّ الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية في جحره الكونكريتي في مئات الأمتار تحت الأرض هو والفريق المساعد له، في حين ترك الشعب الأمريكي لمواجهة مصيره الذي لم يكن معلوماً بمفرده، وفشلت كل هذه الغطرسة والقوة والبلطجة والعنجهية في مواجهة ١٩ شخصاً ممن يصفهم بوش وأعوانه ومن يسيرون خلفه «بالمتخلفين والفئران»، فإذا كان هذا هو الحال في مواجهة المتخلفين والفئران؛ فماذا سيكون مصير

أمريكا إذا واجهت الفيلة؟!

على العموم – وكما ذكرنا – فهذه القوة العسكرية والتكنولوجية ما كانت لتكون لولا وجود رؤوس الأموال، وفائض كبير يستخدم ويضخ فيها، فالاقتصاد السيئ سيحد من القوة العسكرية لا شك في ذلك. وهناك أمر أغفله الكثير من المحللين والمراقبين بخصوص الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق وأفغانستان، فأحد أهم الأسباب لخوض تلك الحروب بالإضافة إلى ما قيل عن الثأر وتغيير الخرائط وحماية إسرائيل؛ هو التداعي الاقتصادي الذي خلفته هجمات ١١ أيلول، والبطالة التي انتشرت والتي بلغت حوالي ٥٪، وهي نسبة مرتفعة، وإشهار العديد من كبريات الشركات إفلاسها وطردها للعديد من الموظفين، وانهيار شركات الطيران، كل ذلك فرض على الولايات المتحدة خوضها للحروب، فمن المعلوم أن الحرب تحتاج إلى استنفار في القطاعات الاقتصادية الصناعية خاصة الصناعات الثقيلة، وقد أملت أمريكا من خلال ذلك تحريك الدورة الاقتصادية وسد الثغرة الاقتصادية التي تركتها الهجمات على نيويورك وواشنطن، إلا أن حسابات الولايات المتحدة كانت خاطئة وما زادها ذلك إلا خسراناً(١١).

رابعا: الولايات المتحدة والمأزق العراقي: (عندما تكون بين المطرقة والسندان):

لقد أخطأ خطأ فادحاً من اعتقد أن أمريكا جاءت لتحرير العراق، فالولايات المتحدة باتت تستخدم الحجج والمفردات والمبررات نفسها من أجل استباحة الدول، فهي لا تنظر إلى الدول إلا كمستودع للنفط أو مخزن للمواد الأولية أو سوق لتصريف الإنتاج أو مزبلة لنفاياتها النووية والصناعية أو مكان لبيع العبيد واليد العاملة، فقد سبق لها وفق المبدأ نفسه أن «حررت!!» فيتنام مخلفة وراءها ملايين القتلى ودماراً هائلاً وشاملاً، وقد «حررت!!» أيضاً كوريا بنفس الطريقة، و«حررت!!» أفغانستان بأسلحة وقنابل ٧ طن ذات الدمار الشامل، وأمطرت العراق بأدوات التحرير والإعمار السابقة(١٢)، وطوال الأعوام المائة المنصرمة كانت «تحرر!!» بالاحتلال والقتل والقصف والحصار والدمار، ولم يسبق لها أن حررت بلداً بالمثل العليا والأخلاق والعدل والإنصاف، لم تدخل بلداً منذ الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا وخرجت منه، فهي باقية ولديها مئات القواعد العسكرية في العالم، ولا شيء يدفعنا للاعتقاد بأن العراق سيكون استثناء من ذلك.

القوة العسكرية والتكنولوجية ما كانت لتكون لولا وجود رؤوس الأموال، وفائض كبير يستخدم ويضخ فيها.

هذا ولم تتوان أمريكا وبريطانيا عن استخدام جميع أسلحة الكذب الشامل والنفاق والبروبجندا والتزييف الإعلامي وغسيل عقول الناس للدخول إلى العراق، وقد صبّت جميع أقوال المسؤولين الأمريكيين وتصرّفاتهم في خانة بقائهم في العراق ٥٠ سنة مقبلة على الأقل، يكون العراق فيها أكبر قاعدة استراتيجية لأمريكا في الشرق الأوسط بل في العالم، فالسفارة المزمع إرساؤها هناك تضم ما بين ٢٠٠٠ إلى ٣ آلاف موظف! أهذه سفارة أم مركز عمليات وبنتاجون آخر في العراق؟!

على العموم لقد أفسدت المقاومة العراقية خاصة في المناطق السنيّة هذا الحلم الأمريكي، وجعلت منه كابوساً يصعب التخلص منه، فأمريكا لم تحسب حساباً لهذه القوة الضاربة عندما ضخمت من أعداد الشيعة وقوتهم في العراق عند بدء الغزو؛ ليكون ذلك أحد المبررات لديها للغزو على اعتبار أنها تلبية لدعوة «الأكثرية المظلومة» (كما تدعي) لتحرير العراق، وقد وصل التقدير لدى بعض

الصحف الأمريكية والمسؤولين الأمريكيين أن الشيعة يشكلون حوالي ٨٠ ٪ من العراق، ويبدو أنهم صدّقوا كذبتهم هذه فبخسوا السنّة حقهم، فما كان من الأخيرين إلا أن أفسدوا عليهم كل خططهم، فأمريكا التي كانت تخطط لضربات استباقية كثيرة من ضمنها إيران وسورية والسودان وكوريا الشمالية، أصبحت تفكر بهرولات استباقية سريعة من ضربات المقاومين، حيث كانت تعتقد أن العراق سيكون لقمة سائغة لها وأنه حتى في حال تشكيل مقاومة سيلزمها لإتمام الأمر على الأقل سنتان أو أكثر لتكون منظمة ومسلحة وفعالة، وفي هذا الوقت تكون أمريكا قد رسخت أقدامها في العراق، وحصَّنت منشآتها، وعينت رجالاتها في سلطة عراقية منتخبة شكلياً، فيصبح المقاومون وكأنهم شاذون عن الدرب، ومخربون أكثر من كونهم مقاومين.

لكن هذا السيناريو لم ينجح فانتقلت أمريكا إلى الخطة (ب)، لكن الوضع الأمريكي الآن في مأزق كبير بين مطرقة الانسحاب وسندان البقاء، فإن انسحبت في هذه المرحلة فهي ستترك فوضى عارمة وبلداً متهالكاً وخسائر فادحة تكبدتها في الأموال (٨,٥ مليارات دولار شهرياً تكاليف الاحتلال حالياً وهو ضعف ما كان مخططاً له سابقاً)، والأرواح والعتاد ويعني ذلك أن خططها المستقبلية قد أخفقت نهائياً، وسيعني سيطرة وانتشار من تطلق عليهم أمريكا وحلفاؤها «الإرهابيون» على العراق، وسوف يمتد تأثيرهم حتماً إلى الدول المجاورة، وهو ما سينهي أي نفوذ أمريكي موجود، وستخسر أمريكا كل شيء في المنطقة دون أن نذكر تداعيات هذا الأمر إن حصل على الوضع الداخلي الأمريكي وعلى مستقبل دولة كان يطلق عليها اسم الولايات المتحدة الأمريكية، ولا أظن أن أمريكا تضع ذلك كخيار أمامها على الأقل في الوقت الراهن[١٣]، وعليه فهي مجبرة على البقاء وتحمل الخسائر المادية والعسكرية الخيالية، والبشرية غير المسبوقة التي أوقعتها المقاومة العراقية في صفوف المحتل (إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن المقاومين في العراق لا يساندهم أحد كما كان الاتحاد السوفيتي يساعد فيتنام أو كما ساعدت الصين كوريا الشمالية).

لقد بدا واضحاً منذ بدء الاحتلال الأمريكي للعراق أن الطائفة الشيعية حسمت خياراتها واتخذت قراراتها بمهادنة الاحتلال (هذا هو الواقع شئنا أم أبينا)[١٤] وكأن شيئاً لم يحصل للعراق، وأراد الشيعة استغلال هذا الظرف التاريخي والمنعطف المهم في تاريخ العراق والمنطقة وتجييره لصالحهم خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن هذا الوضع قد لا يتكرر في الفترة المعاصرة، وعليه يجب الاستفادة منه، ومن هنا نبع الموقف الشيعي المتمثل في مهادنة الاحتلال والتعاون معه طالما أن النتائج في صالحهم، وقد شذ عن هذا الخط مقتدى الصدر، ولكن قد بدا واضحاً جداً فيما بعد أن موقف الصدر أيضاً لم يكن موقفاً مبدئياً أو مستنداً إلى مسوغات دينية لمقارعة المحتل وإخراج الاحتلال بقدر ما كان مناورة الهدف منها إعطاؤه المزيد من الامتيازات في اللعبة السياسية وفي الحصول على أكبر قدر ممكن من الكعكة العراقية، وفي النهاية تم تحجيمه وخسر المقاومة والسلطة معاً.

كل ما ستحاول إدارة بوش فعله - برؤيتنا- الآن هو التقليل من خسائرها على جميع الصعد قدر الإمكان، وشن هجمات إبادة جماعية على المقاومة والأماكن التي تظهر فيها مهما كان نوع الأسلحة التي ستستخدمها أمريكا.

وكل ما ستحاول إدارة بوش فعله - برؤيتنا- الآن هو التقليل من خسائرها على جميع الصعد قدر الإمكان، وشن هجمات إبادة جماعية على المقاومة والأماكن التي تظهر فيها مهما كان نوع الأسلحة التي ستستخدمها أمريكا، ومهما

كانت النتائج، وذلك ليس لإيقاف المقاومة، فهذا لن يوقفها بل لإضعافها وتشتيتها ريثما يتم تهيئة الأجواء لانتخابات مسرحية تفزر أتباع أمريكا في السلطة[١٥]، فالالتزام بإجراء الانتخابات في الوقت المحدد (هذا الكلام كتب قبل الانتخابات التي حصلت مؤخراً والتي أثبتت صحة ما نقوله لاحقاً في التحليل) يعتبر إنجازاً كبيراً للإدارة الأمريكية، وهناك طرف آخر يصر على استغلال الوضع الفوضوي لإجراء الانتخابات وهم الشيعة، فهذا الوضع يؤمّن مشاركة كبيرة لهم وبصفوف متراصة ومرجعية مساندة، في حين أن الطرف الآخر منخرط في مقاومة الاحتلال، ويتعرض لحرب شعواء تنشر الفوضى والدمار ويسود فيها عدم الأمان والخوف، وعليه فخوضهم للانتخابات سيكون مسألة صعبة للغاية وغير ممكنة، فهذه الانتخابات ستفرز وضعاً زائفاً يسيطر فيه الشيعة على معظم أو جميع مقاليد السلطة في العراق الجديد، وهو ما سيدعم نظريتهم التي تقول بأنهم الأغلبية والأكثرية في العراق (خاصة وأنهم أوقفوا عملية الإحصاء الحالية بحجة عدم استقرار الوضع الأمني!.

كيف سيجرون الانتخابات إذاً؟)، والتي ينافيها المنطق والواقع الذي أثبته العديد من الدراسات والتقارير الموضوعية والمنطقية والحيادية، ومنها إحصائيات نشرتها وكالة قدس برس في تقرير لها يوم الأربعاء في ٢٨/ ١/ ٢٠٠٤م تشير إلى أن عدد السنّة يفوق عدد الشيعة في العراق، وقد أشار الأكاديمي «الشيعي» محمد جواد علي، رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة بغداد، في حديث مع المبعوث الخاص لوكالة «قدس برس» إلى العراق، إلى أن الشيعة يمثلون بين ٤٠ و٤٥٪، في حين يمثل السنّة نحو ٥٣ ٪، أما العراقيون من غير المسلمين فيشكلون ٢٪ من إجمالي عدد السكان

في حين ذكر الأكاديمي العراقي المعروف الدكتور مازن الرمضاني، عميد جامعة النهرين العراقية سابقاً، أن نسبة السنة تفوق نسبة الشيعة. وأشار إلى أن «أول من أطلق المزاعم بكون الشيعة يمثلون أغلبية كبيرة في العراق هو الكاتب اليهودي حنا بطاطو».

ويمكن الرجوع إلى هذه الإحصاءات على الرابط التالي: http://wwwislamonlinenet/Arabic/news/2004-10/28/article12shtml

وكان الدكتور طه حامد الدليمي قد أصدر دراسة مفصلة عن التعداد السكاني تؤيد ما ذهبت إليه جميع الإحصائيات الثلاثة السابقة، وهي دراسة مميزة تستحق المراجعة والقراءة، وهي موجودة على الرابط التالي: http://wwwislammemocc/taqrer/one_newsasp?IDnews=56

وعند انتهاء الانتخابات وفوز أنصار أمريكا ستتراجع القوات الأمريكية إلى مراكز خلفيّة، وستقوم الجيوش الحكومية بضرب المقاومين، وستطلب الحكومة «الشرعية!!» بشكل رسمي بقاء القوات الأمريكية في العراق لفترة من الزمن ضمن معاهدة أو اتفاق يتم التجديد له دوريّاً بحجة المساعدة على استقرار العراق وإعادة إعماره، وإن احتج أحد على ذلك فستضرب الحكومة مثلاً بالدول المجاورة التي توجد فيها قوات أمريكية، والتي تتبع الأسلوب نفسه، مع عدم إهمال إمكانية نشوب حرب أهلية حين يتصدى الجيش لأفراد المقاومة على اعتبار أن الأول هو عبارة عن خليط من أعضاء الميليشيات الشيعية المتعاونة مع الأمريكيين بالإضافة إلى أفراد البشمركة الكردية المتفاهمين معهم أيضاً، فتبقى الفوضى عارمة والثأر قائم، ويعتبر الأمريكيون أن الحل الأنسب لهم يكمن في إنشاء قوات عراقية قوية لمواجهة «الإرهابيين» ولتخليصهم من ورطتهم[١٦].

إلا أن عدم نجاح هذا السيناريو قد يدفع أمريكا إلى الهروب إلى الأمام، وذلك بافتعالها حرباً أخرى، أو عبر إطلاق العنان لإسرائيل كي يتخلص كلاهما من المأزق الكبير، لكن ذلك يعد انتحاراً ويطرح رؤية

سـوداوية لا يمكـن تجاهلهـا بأي حال مـن الأحوال خصوصـاً إذا فشـلت أمريكا فـي العراق فشـلاً كلياً، وسـدت جميـع الطـرق أمامهـا للتصـرف، وعندها لن نسـتبعد شـن حـرب جديدة ضمن هـذه الظروف ولا سـيما أن عقيـدة صقـور البيت الأبيـض واليمين الأمريكـي المتصهين تقوم على الحروب الاسـتباقية والوقائيـة، كمـا أن بـوش كان قد صـرح «أن الحرب على الإرهاب هي حرب غير محدودة بزمان ومكان، وهي حرب فريدة من نوعها وطويلة الأمد»، ولا أظن أننا نشهد غير ذلك الآن.

خامسا: أمريكا والحروب الوقائية ودول محور الشر(١٧): (**عندما تريد أن تحكم العالم بطريقة خاطئة**):

شـكلت الهجمـات على نيويـورك وواشـنطن في ١١أيلـول ٢٠٠١م منعطفـاً أساسـياً وتحـولاً جذرياً لنوعيـة الخطاب والممارسـة في السياسـة الخارجية الأمريكيـة، فقد شـعرت الولايات المتحـدة أنها في

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي كان النظام الليبرالي المتوحش، كعادته وبسبب تركيبته المختلة، بحاجة إلى عدو آخر ليستنفر قدراته في مواجهته، وليتخلص من حالة الركود التي عصفت به، فبات الضعفاء مصدر الخطر

خطر، وأن هناك من يتحداها في عالم القطب الواحد، وأنه تم اغتصـاب حرمتها الأمنيـة والاقتصادية، وأنه يجب حماية الولايات المتحدة حتى لو أدى ذلك إلى انهيار النظـام العالمي ودخوله في حالة من الفوضى؛ ممـا أدى إلـى ظهـور اسـتراتيجية الأمـن القومـي للولايـات المتحـدة الأمريكية وخطـاب بوش لحال الاتحـاد الـذي ألقـاه فـي ٢٩/ ١/ ٢٠٠٢م، والذي أسس لمفهوم «محور الشر» axis of evil.

ويضم «محور الشـر» حسـب المفهوم الأمريكي كلاً مـن: كوريـا، والعـراق، وإيـران، ويتـم توسـيع هـذا المحـور دائما حسـب الحاجة ليضم ما يسـمى بمصطلح «الدول المارقة»، وهي حتى الآن بالإضافة إلى الدول السابقة كل من: سورية والسودان، والدول التـي لا تمتثـل للأوامـر الأمريكية، والتـي ترفض أن تذوب في نظام العولمـة الجديد (الأمركة)، والتي لا تبـدي طاعة كاملـة إزاء التعليمـات الأمريكية، تجدر الإشـارة إلى أن ليبيـا كانت حتى وقـت قريب ضمن هـذه القائمـة إلـى أن أعلنـت طاعتها وولاءهـا، فتم منحهـا فترة تجريبية لاختبـار نيتها، وقد نجحت على ما يبدو وفق المعايير الأمريكية.

هذا ولاسـتراتيجية الأمـن القومـي الأمريكي التي صيغـت إثـر هجمـات ١١أيلـول ٢٠٠١م دور فـي تلخيص مفهوم الدول المارقة، فلقد نصت هذه الوثيقة على – ما معناه –: «أن الدول التي تمتلك الأسـاطيل والأسلحة الثقيلة لم يعد باستطاعتها تهديد أمريكا في الوقت الراهن، في الوقت الذي باتت الدول الضعيفة والتي تؤوي الإرهابيين وتوفر ملاذاً آمناً لهم وتسـعى لامتلاك أسـلحة الدمار الشـامل؛ تشـكل خطراً أكبر على الأمن القومي الأمريكي، وأفغانسـتان خير دليل علـى ذلك»، وهذا مـا يتفق مع عقيدة بـوش واليمين المسـيحي الأمريكي المتصهين، فبعد انهيار الاتحاد السـوفييتي كان النظـام الليبرالي المتوحـش، كعادته وبسبب تركيبته المختلة، بحاجة إلى عدو آخر ليستنفر قدراتـه في مواجهته، وليتخلص من حالة الركود التي عصفت به، فبات الضعفاء مصـدر الخطر، خصوصاً إذا تمكنوا من الحصول على أسـلحة الدمار الشامل، هـؤلاء الضعفـاء هم «الـدول المارقـة» والجماعات الإرهابية حسـب استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التـي غيـرت «إمبراطورية الشـر» في عهـد ريجان بـ «محور الشـر» في عهد بوش ومصطلحات «الاحتواء

المزدوج» بالحرب «الوقائية أو الاستباقية».

ومع أن الولايات المتحدة قد قامت بالعديد من الحروب الاستباقية، إلا أن مفهوم «الحرب الوقائية» يعتبر أكثر حماية وأمناً من مفهوم «الحروب الاستباقية»، وليس كما يعتقد البعض بأنهما مصطلح واحد، فالحرب الاستباقية تقع عندما يقوم أحد الطرفين باستباق تحركات الطرف الثاني وضربه، وهذا ما يعني وجود بوادر وتحضيرات أو حتى نية عند أحد الطرفين أو كليهما لضرب الآخر أو مصالحه، بينما يقوم مفهوم الحرب الوقائية على استهداف كل ما يسمى «آخر» حتى إن لم يكن لديه نية للتحرك ضد الأول، وبعد أن يتم تدميره كلياً يدرك الطرف المهاجم إن كان «الآخر» قد نوى التحرك ضده أم لم يكن ينوي، فإن كان نوى فقد تم تدميره وتحطيمه ولن يستطيع بعد الآن تهديده، وإن لم يكن قد نوى فقد تم التخلص من خطر محتمل، وسيتم الانتقال الآن إلى هدف آخر لتأمين الحماية.

وضمن هذا الإطار سنتحدث عن موقف الولايات المتحدة من كل من إيران وكوريا الشمالية وسورية والسودان، والسيناريوهات المختلفة للتعامل مع كل منهم.

سادسا: الولايات المتحدة وإيران: (دبلوماسية الأبواب الخلفية)[١٧]:

سيكون الملف النووي الإيراني بطبيعة الحال من أولويات إدارة بوش بعد العراق، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تريد ابتزاز إيران بجريرة الملف النووي؛ إلا أنه يجب ألا ننسى أن مصالح أمريكا قد توافقت مع مصالح وأهواء إيران في العديد من القضايا والمسائل منذ أحداث ١١/ أيلول، مرورا باحتلال أفغانستان واجتياح العراق وحتى يومنا هذا، وتجلى ذلك في مواقف إيران وتصريحات كبار المسؤولين فيها والتي لا يسعنا طرحها جميعها على كثرتها، ولكن سننقل لكم تصريح أبطحي الذي لم يكن أولها، وتصريح خاتمي المتعلق بالموضوع والذي لن يكون آخرها، فقد قال محمد علي أبطحي نائب الرئيس الإيراني (استقال من منصبه) للشؤون القانونية والبرلمانية بفخر يحسده عليه المتأمركون، وذلك في ختام أعمال مؤتمر الخليج وتحديات المستقبل الذي ينظمه مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية سنوياً بإمارة أبو ظبي مساء الثلاثاء ١٥/ ١/ ٢٠٠٤م قال إن بلاده «قدمت الكثير من العون للأمريكيين في حربيهم ضد أفغانستان والعراق»، ومؤكداً أنه «لولا التعاون الإيراني لما سقطت كابول وبغداد بهذه السهولة»! واستغرب أبطحي من أن أمريكا (التي تدعوها إيران بالشيطان الأكبر) لم تثمن الخدمات الإيرانية!

وهو أيضاً ما أشار إليه رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام الرئيس الإيراني السابق؛ علي أكبر هاشمي رافسنجاني في خطبته بجامعة طهران ونقلته صحيفة الشرق الأوسط ٩/ ٢/ ٢٠٠٢م، حيث قال: «إن القوات الإيرانية قاتلت طالبان، وساهمت في دحرها، وإنه لو لم تساعد قواتهم في قتال طالبان لغرق الأمريكيون في المستنقع الأفغاني»، مضيفاً: «يجب على أمريكا أن تعلم أنه لولا الجيش الإيراني الشعبي ما استطاعت أمريكا أن تُسقط طالبان»، فيما أعلن الرئيس خاتمي في ١٨/ ١١/ ٢٠٠٤م «أن بلاده مستعدة لمساعدة واشنطن على الخروج من المستنقع العراقي»؛ مع العلم أن إيران كانت أوّل دولة وافقت على شرعية مجلس الحكم العراقي وباركته حتى قبل أخذ رأي الشعب العراقي، وأوّل دولة باركت الحكومة العراقية المؤقتة، وقدمت عبر دبلوماسية الأبواب الخلفية الكثير من التسهيلات والخدمات لـ«الشيطان الأمريكي».

على العموم عندما نتحدث عن الملف النووي الإيراني يجب ألا ننسى أن لإيران أطماع إقليمية وتاريخية في المنطقة[١٨]، وأنها ما زالت تحتل جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى العربية،

«الاستراتيجية» حسب وصف جريدة (كيهان في ١٤/ ٦/ ٢٠٠٤م) نفسها، والتي قالت: إن لها مكانة استراتيجية جغرافية واقتصادية وسياسية، تعد واحدة من ١٤ منطقة استراتيجية على مستوى العالم، ولهذا فهي تحظى بأهمية عالمية خاصة، واحتلال إيران لهذه الجزر لا يختلف عن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والاحتلال الأمريكي للعراق ووجود أولويات في محاربة الاحتلال لا يعني إعطاء إيران الشرعية للبقاء في هذه الجزر(١٩).

وعلى العموم فبعد سقوط العراق أصبح واضحاً وجود فراغ استراتيجي في المنطقة على الصعيد العسكري والاقتصادي، وبما أن قوات الاحتلال الأمريكية سترحل عاجلاً أو آجلا؛ فإن إيران تسعى لملء هذا الفراغ لتعود شرطياً للمنطقة، ووجود سلاح نووي بحوزتها سيؤكد هذا المركز ويعززه ويحسن من شروط التفاوض مع أمريكا في أي موضوع من المواضيع، وهو ما سيُدخل العرب إن حصل في فجوة استراتيجية عسكرية ثانية بعد أن كانت إسرائيل قد صنعت الفجوة الأولى، ولا نستبعد عندها إن أرادت أمريكا الخروج من المنطقة أن تنصب إيران شرطياً عليها مقابل بعض التسويات الهامة والاستراتيجية (كأن يكون وجود برنامج نووي إيراني مخفف ذريعة لبقاء إسرائيل قوة نووية).

من الواضح أن أمريكا تدرك أبعاد حصول إيران على السلاح النووي لهذا فهي تبتزها تارة وتهددها تارة أخرى، ولكن المقاومة العراقية أحبطت خطط أمريكا وشلت خططها التهديدية لكل من إيران وسورية والسودان، فهذه المقاومة أصبحت تدافع عن هذه الدول بشكل غير مباشر؛ لأنها شغلت الاحتلال وتوقع به خسائر فادحة تضطره معها أن يعيد التفكير في مخططاته القادمة، فيما تسعى إيران إلى كسب الوقت والمراوغة والمماطلة.

فالنظام الإيراني تقوده العديد من الرؤوس باتجاه متصارع، فهناك رئيس الجمهورية خاتمي، وهناك رئيس مصلحة تشخيص النظام رافسنجاني، وهناك البرلمان الإيراني، وهناك المرشد الأعلى خامنئي، وهناك أخيراً لجنة التقنيين والخبراء التي لها علاقة بالملف النووي، وعليه فأوروبا محتارة مع من تتفاوض ولمن الكلمة الحاسمة في الموضوع، فما أن يتم التفاوض مع جناح خاتمي والتوصل إلى اتفاق حتى يعترض البرلمان أو يعلق الموضوع، وما أن يتم الاتفاق مع لجنة التقنيين والخبراء حتى يعترض رافسنجاني أو المرشد الأعلى، ويبدو أن هذا التصارع والتضارب بين الفرقاء على الملف هو في مصلحة إيران، ولكن فقط فيما يتعلق بالملف النووي؛ لأن ذلك من شأنه أن يعطي إيران القدرة على كسب الوقت الكافي من خلال ما يُسمّى بـ «المفاوضات»، في حين تكون هي قد استكملت جميع الخطوات اللازمة لإنتاج القنبلة النووية بعد تخصيب اليورانيوم، فالكرة في ملعب إيران الآن، إما أن تقبل بالعروض الأوروبية وإما أن تخسر كل شيء، مع العلم أن إيران لا تزال تملك بعض أوراق اللعبة من خلال إمكانية تخريب الوضع في العراق أو تحريك الورقة الشيعية ضد أمريكا، وهي تعول على المصالح الأوروبية في إيران أيضاً، ولكن ذلك سيفتح أبواب الشرور على إيران من جميع الجهات والأطراف.

هذا وقد حاولت إيران الإيحاء للجميع أنها لا تسعى إلى امتلاك القنبلة النووية، وأنها تسعى فقط لامتلاك المعرفة والطاقة النووية المستخدمة في المجالات السلمية كالطاقة الكهربائية، وقد حاولت دعم وجهة نظرها هذه بفتوى غريبة عجيبة للمرشد العام للجمهورية الإيرانية علي خامنئي الذي اعتبر أن هذا السلاح (السلاح النووي) محرم ولا يدخل ضمن إطار البرامج الدفاعية للقوات المسلحة الإيرانية، إلا أن هذا التمويه لم يعد خافياً على أحد، وهذا الأسلوب الإيراني في التعامل مع القضايا الخطيرة والحساسة قد يفضي إلى عواقب

كارثية على المنطقة بأسرها، حيث إنه لا يمكن لعاقل أن يقتنع أن إيران تسعى لامتلاك الطاقة النووية من أجل توظيفها في الكهرباء، فهي تمتلك مخزوناً كبيراً جداً من النفط والغاز، وهو أوفر بكثير من ناحية استخدامه في الكهرباء مقارنة مع الطاقة النووية، فمن المستغرب أن تكون الحجة استخدام النووي في الطاقة الكهربائية! أما بالنسبة إلى فتوى الخامنئي فإذا كان السلاح النووي محرماً، أليس الأجدر تحريم الأسلحة البيولوجية والجرثومية الأكثر فتكاً والتي تمتلكها إيران بدلاً من تحريم القنبلة النووية!! أم أن هذه مجرد مناورة أخرى أخرى لكسب الوقت؟!

هذا وتدرك الولايات المتحدة أسلوب المماطلة الإيراني، ولكنها لا تملك شيئاً لمواجهة ذلك سوى محاولة الضغط على إيران، وتحديد مهل زمنية محددة لها كفرصة أخيرة من أجل إظهار حسن النية، وإلا فالملف سيطير إلى مجلس الأمن، وسيكون ذلك من دواعي سرور بوش ومساعديه، وخصوصاً أن الرئيس الأمريكي قد تحرر من كل الضغوطات المتراكمة عليه بعد فوزه بالانتخابات وضمانه للأغلبية في مجلس الشيوخ والنواب، وهو الأمر الذي من شأنه أن يسهل طريقه في حال أراد التصعيد مع الجانب الإيراني(٢٠).

فالمتابع لمجريات الأحداث الدولية وإخفاق الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها المرجوة من الحرب على الإرهاب، بالإضافة إلى مأزقها في العراق وأفغانستان يرى أن إيران في وضع جيد نسبياً، مما يجعلها قادرة على امتصاص هذه الضغوط مع عدم التمادي في رفض أيّة حلول خارجية، لكن الانقلاب الاستراتيجي الذي حصل في المنطقة بعد اغتيال الحريري في لبنان (الذي قد تكون لأمريكا يد في عملية اغتياله)؛ أدى إلى الحد من النفوذ السوري الإقليمي، وإلى تقوقع حزب الله، وهذا يعني خسارة إيران لأوراق مهمة لها في المنطقة، وهو ما يزيد الضغط عليها، إلا أننا نستطيع القول، ومن خلال المعطيات المتاحة حتى الآن على الأقل، إن البرنامج النووي الإيراني دخل مرحلة اللاعودة؛ **بمعنى أنه لم يعد باستطاعة أحد إيقاف البرنامج النووي الإيراني باستثناء ثلاث طرق**(٢١):

الطريقة الأولى: بواسطة الحل العسكري المباشر، وهو ما نستبعده لأسباب عديدة منها:

١- أن الحرب الأمريكية على أفغانستان وعدم نجاح المخططات المعدة سلفاً من قبل أمريكا، وغرقها في المستنقع العراقي نتيجة ضربات من تسميهم إيران وأمريكا بالإرهابيين، وأتباع النظام السابق (المقاومين)؛ أحبط خطط وقدرات أمريكا لضرب أي بلد، سواء كان إيران أو سورية أو السودان أو غيرها، على المدى القصير في أسوأ الأحوال.

وتدرك الولايات المتحدة أسلوب المماطلة الإيراني، ولكنها لا تملك شيئاً لمواجهة ذلك سوى محاولة الضغط على إيران، وتحديد مهل زمنية محددة لها كفرصة أخيرة من أجل إظهار حسن النية.

٢- أن الإخفاق الاستخباري الأمريكي والإنجليزي إزاء اتّهام العراق بامتلاك أسلحة دمار شامل؛ وضع أمريكا وحلفاءها في خانة ضيقة لا يمكن المناورة معها، وفي وضع لا تحسد عليه؛ بحيث لن تستطيع الزج بهذه الأجهزة من جديد في موضوع عسكري آخر (إيران) لا تتوافر لديها عنه معلومات مؤكدة ودقيقة.

٣- اعتراض كل من روسيا والصين على مثل هذه الضربة التي قد توجه إلى إيران؛ نظراً للاستثمارات العسكرية والنفطية التي تعود لهذين البلدين وما تدره عليهما من أرباح هائلة هما في أمسّ الحاجة إليها.

٤- الموقف الأوروبي الذي يبدو أنه لا يميل إلى الكفة الأمريكية في إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن والرد العسكري في حال إخفاق الحل النهائي (اختلف هذ االموقف الأوروبي مؤخراً نظراً لإعادة الاوروبيين لحساباتهم الخاطئة، وإقرارهم الضمني أن العودة إلى الغطاء الأمريكي، وتقاسم المصالح معه أجدى من الوقوف إلى جانب روسيا ومقاومة الهيمنة الأمريكية، وفي هذا الصدد هدد الأوروبيون أنه في حال لم تحسم إيران الأمر؛ فإن الولايات المتحدة تحتفظ بكامل خياراتها من ضمنها إحالة الملف إلى مجلس الأمن أو استعمال القوة).

٥- التوزيع الإيراني للمواقع النووية وبشكل متباعد وشاسع داخل العمق الإيراني، وهو ما يحول دون استهدافها جميعاً خاصة بواسطة القصف بالطائرات.

٦- قرب بعض المواقع النووية من الأماكن المدنية في إيران؛ مما يؤدي إلى إيقاع عدد كبير من القتلى المدنيين في حال تم شن أي هجوم على هذه المواقع، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى حملة استنكار عالمية.

٧- لوم أمريكا لتطبيقها سياسية الكيل بمكيالين، فكوريا الشمالية تمتلك بشكل صريح وواضح قدرات نووية من شأنها أن تشكل خطراً على أمن أمريكا أكثر كثيراً مما تشكله إيران أو غيرها، بالإضافة إلى تمسك إسرائيل بترسانتها النووية واستثنائها من الضغوط الدولية لنزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة.

الطريقة الثانية: اتفاق جميع الجهات الدولية المؤثرة التي تتضمن الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وروسيا على إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، وفرض عقوبات صارمة على إيران ومن ضمنها الحل العسكري، إلا أن هذا الخيار أيضاً مستبعد لتضارب المصالح بين جميع الأطراف مؤقتاً؛ بانتظار توافر الوقت والمصلحة المشتركة.

تبقى الطريقة الثالثة: وهي الأكثر منطقية وواقعية وعملية، وتقضي بمنع حصول إيران على الدورة النووية الكاملة من خلال إيقاف عملية أو مرحلة تخصيب اليورانيوم سواء قامت إيران بذلك طوعياً من خلال الطرق السياسية والدبلوماسية، أو قسرياً عبر مجلس الأمن والحل العسكري، ولكن هناك استثناء واحد فيما يتعلق بالعمل العسكري في هذا الخيار الثالث، وهو مرتبط بموقف إيران النهائي والواضح، فإذا أصرت إيران على رفضها للحلول التي يطرحها الوسطاء الأوروبيون، ولم توضح بشكل قاطع وغير قابل للتأويل الهدف الحقيقي وراء سعيها لامتلاك القوة النووية؛ فعندها قد تضطر أمريكا بنفسها إلى توجيه ضربة عسكرية بواسطة عملية جراحية دقيقة جداً ليس للمنشآت النووية الإيرانية بشكل عام كأبو شهر، وإنما لمنشآت تخصيب اليورانيوم، وتحصر بموقعين أو ثلاث، ويمكن قصفها بواسطة صواريخ عابرة للقارات أو ما شابه ذلك دون الدخول في حرب أو التورط في جبهات أخرى، مع العلم أن ذلك من شأنه أن يسبب مشاكل كبيرة لأمريكا فيما إذا بقيت قواتها موجودة في العراق حتى ذلك الحين؛ إذ ستصبح العراق ساحة إيرانية للحرب ضد أمريكا، وقد تضطر إيران إلى استخدام الورقة الشيعية في دول الخليج ضد المصالح الأمريكية في المنطقة.

وعلى الرغم من وجود عدد من السيناريوهات التي تتحدث عن خطط أمريكية لضرب إيران، ومنها السيناريوهات التي كتب عنها الصحفي الشهير «سيمون هيرش»، إلا أننا لا نعتقد بصحة ذلك وهي على الأرجح (بالونات) اختبار لمعرفة ردة فعل إيران ومدى استعداداتها، أو تدخل في سياق الضغوط عليها لتقديم المزيد من التنازلات في عدد من الملفات، هذا ونعتقد أن أمريكا إن أرادت زعزعة الوضع في إيران فستلجأ إلى لعبة الشارع الإيراني لتحريكه على أمل توليد ثورة تعمل على الإطاحة بالنظام كما حصل في عدد من الدول مثل:

جورجيا، قيرغيزستان، أوكرانيا، وهذا السيناريو أقل ضرراً عليها وأقل كلفة وأكثر ضماناً، خصوصاً أن اللجوء إلى القوة مع إيران سيكون خياراً صعباً جداً ومدمراً، وإلى ذلك الحين فإن الطرفين مستفيدان من الأحداث بل ذكر بعضهم أن أمريكا تخوض حروب إيران بالمجان.

سابعا: الولايات المتحدة وكوريا الشمالية: (عندما لا ينفع التهديد بعمل عسكري)[٢١]:

بالنسبة لكوريا الشمالية؛ فإن امتلاك برنامج نووي نشيط لم يكن حدثاً معزولاً وإنما هو جزء من استراتيجية مدروسة بعناية تقوم على شقين: الأول هو سياسة الابتزاز النووي. والثاني هو التصعيد المدروس.

وقد سبق لبيونج يانج في الماضي أن استخدمت هذا الأسلوب، واستغلت الأزمات بنجاح لانتزاع منافع دولية سياسية واقتصادية مختلفة، وبالتالي فإن قرارات كوريا الشمالية في هذا الإطار لم تكن عملاً ارتجالياً وغير مسؤول أو تهوراً ديكتاتورياً كما اعتبره العديد من المحللين الغربيين، بل سياسة مدروسة حكمتها العديد من العوامل الداخلية والخارجية، والكثير من الظروف والمستجدات السياسية الدولية، ولا شك أن البرنامج النووي قد أوصل كوريا الشمالية إلى إنتاج عدة قنابل نووية، وعليه فعلى الولايات المتحدة التعامل مع كوريا الشمالية بطرق وأساليب تختلف عن تلك التي تتعامل بها مع إيران أو التي تعاملت بها مع ليبيا والعراق؛ خصوصاً أن باستطاعة كوريا الشمالية، وفي حال اعتماد الولايات المتحدة للخيار العسكري ضدها، أن تلحق أضراراً كبيرة وفادحة بالقوات الأمريكية.

هذا وتستطيع صواريخ كوريا الشمالية القادرة على حمل رؤوس نووية أن تصل نظرياً على الأقل إلى سواحل الولايات المتحدة الغربية[٢٢] وهو ما يجب أخذه بعين الاعتبار عند شن أي هجوم عسكري على كوريا الشمالية.

طرح العديد من المراقبين احتمالات الخيار العسكري، بعضهم قال إن انتهاء الحرب على العراق قد تفتح الباب أمام أمريكا لاستهداف دولة أخرى، واعتبرت كوريا الشمالية أنه من الممكن أن تكون هي التالية على لائحة الحروب الأمريكية؛ خاصة بعد تسريب وثيقة[٢٣] أمريكية سرية قامت وزارة الدفاع

إن أمريكا إن أرادت زعزعة الوضع في إيران فستلجأ إلى لعبة الشارع الإيراني لتحريكه على أمل توليد ثورة تعمل على الإطاحة بالنظام كما حصل في عدد من الدول.

الكورية الجنوبية بتسريبها في ٠٤/ ٠٢/ ٢٠٠٥م، تكشف عن خطة عسكرية أمريكية معدة بعناية للتعاطي الفوري مع تطورات الأحداث في حالة ما إذا اندلعت حرب طاحنة على شبه الجزيرة الكورية بين سوول وبيونج يانج، ووفقاً لما جاء في وثيقة وزارة الدفاع الكورية الجنوبية التي كُشف النقاب عنها؛ فإن الولايات المتحدة تعتزم نشر حوالي ٦٩٠ ألف جندي أمريكي إضافة إلى ألفي مقاتلة حربية و١٦٠ سفينة حربية إذا نشبت الحرب مع كوريا الشمالية، كما أن التعزيزات الطارئة ستتضمن العديد من الوحدات المقاتلة، والوحدات المضادة للطائرات وقوات جوية، وأنظمة تسليح تهدف إلى ضرب مدفعية العدو وأسلحة الدمار الشامل التي يملكها، وستمثل التعزيزات العسكرية الهائلة ٧٠٪ من إجمالي قوة مشاة البحرية الأمريكية، و٥٠٪ من حجم قواتها الجوية، و٤٠٪ من قواتها البحرية، ولكننا نستبعد أن تقوم أمريكا بالأخذ بهذا الخيار على المدى القريب؛ لعدة أسباب أهمها[٢٤]:

أولاً: أن كوريا الشمالية ليست ضعيفة كما يصورها الإعلام خاصة من الناحية العسكرية والتقنية، وهي

إحـدى الدول القليلة القادرة علـى مواجهة الولايات المتحدة عسـكرياً وإلحاق خسائر فادحـة بـل كارثيـة بهـا إن أرادت على قاعـدة «عليَّ وعلى أعدائي»، كما أنهـا تمتلك الإرادة السياسـية للمواجهة وهو ما تفتقده العديد من الدول التي تمتلك قدرات عسكرية تقليدية مع العلم أن كوريا الشمالية إن هـددت فسـتفعل، وأسـلوبها يختلـف عن أسـلوب إيـران الذي يهدد ويتوعد ثم لا يلبث أن يتراجع أو يتعاون ثم يعود من جديد، وذلك بغرض الابتزاز أو المساومة.

ثانيـاً: أن كوريـا الشـمالية تمتلـك القـوة في حال مهاجمتها لضرب ٣٧ ألف جندي أمريكي ينتشـرون في القواعد الكورية الجنوبية أو اليابانية بكل سـهولة، وهي قادرة على استهداف عدة مدن أمريكية بصواريخ بعيدة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية، وهذا ما يجعـل أمريكا حذرة في التعامل مع كوريا الشـمالية، وليس بالأسـلوب الذي تتعامل به مع إيران أو ليبيا أو العراق أو سـورية أو السـودان، فأمريكا لا تهاجم إلا الضعيف المتهالك أو المأزوم، وكوريا الشـمالية من الناحية العسكرية ليست كذلك.

ثالثاً: أن كوريا الشـمالية ليست دولة تابعة عسكرياً، بمعنى أنها لا تعتمد على إمدادات وصفقات عسكرية مـع دول أخرى قد تقـوم بقطع هذه الإمـدادات عنها بنـاء على طلب أمريـكا أو ابتزازهـا أو معرفة قدراتها العسـكرية، وهـذا يمنحهـا الاسـتقلالية فـي اتخـاذ أي قرار عسـكري، كمـا أن خطة كوريا الشـمالية لن تكـون دفاعية كما كان عليه الحال مع العراق حتى إذا تعرضت كوريا الشـمالية لضربات استباقية تستهدف منشـآتها النوويـة، فهي قادرة هجومياً على اسـتخدام الأسـلحة الكيماويـة والجرثوميـة بدلاً عنهـا، وهي أسـلحة لا تقل خطراً عن الأولى؛ لذلـك فالضربات الاستباقية فاشلة ضمن هذه المعايير.

أن أمريكا إن أرادت زعزعة الوضع في إيران فستلجأ إلى لعبة الشارع الإيراني لتحريكه على أمل توليد ثورة تعمل على الإطاحة بالنظام كما حصل في عدد من الدول.

رابعاً: عـدم امتلاك الولايات المتحـدة لمعلومات دقيقـة عـن قـدرات كوريـا الشـمالية في جميـع الميادين برغـم امتلاك أمريـكا لطائرات تجسـس حديثـة ومتطـورة تراقـب كوريـا الشـمالية على مدار السـاعة، ورغـم امتلاكها للأقمـار الصناعية التجسسـية التـي تقـارب ٧٠ قمـراً؛ إلا أن هذا النوع مـن الأنظمة يصعب اختراقـه والتجسـس عليـه، وقـد أثبتـت المنظومـة الاسـتخبارية الأمريكيـة فشـلها في العـراق، وبدت وكأنهـا تعتمـد على أفـلام هوليوود لترويـج قدراتها وتقنياتهـا وأسـاليبها ولكنها في حقيقة الأمر ليسـت بشـيء؛ إذ إن أمريـكا لم تكـذب بشـكل متعمد فيما يخص أسـلحة الدمار الشـامل العراقية، بل إن نقص المعلومات وعدم القدرة على اختراق النظام العراقي اسـتخبارياً جعلها تتصور أسـوأ ما يمكن حدوثه وهو امتـلاك العراق لأسـلحة دمار شـامل؛ خاصة أن هذه الـدول مثل أمريكا وبريطانيا لديهـا «فوبيا» من الآخر نظراً للاعتـداءات والمجازر والبلطجـة التي ترتكبها بحـق هـذا الآخر؛ لذلـك فهي دائمـاً تتوقـع أن يقوم بالأسوأ تجاهها.

خامسـاً: أن دول الجوار المحيطة بكوريا الشـمالية أو القريبـة منهـا كالصين واليابـان وكوريـا الجنوبية وغيرها كروسـيا سـتحاول إقناع الولايـات المتحدة بالعدول عن الحل العسـكري إذا كانـت تنوي القيام بـه (إن دفع واشـنطن لمحادثـات متعـددة الأطراف يهـدف فقط إلى إلقـاء تبعات النتائـج على الأطراف المشـاركة، ويعطـي أمريكا حرية حركـة في التملص مـن النتائـج النهائيـة، ويبـرر تصرفاتهـا المسـتقبلية فـي حـال فشـلت المحادثـات؛ علـى اعتبـار أنهـا أعطت المجتمـع الدولي فرصة لحـل النزاع بالطرق السـلمية)، فهذه الدول ترفض الحل العسـكري ليس

خوفاً على كوريا الشمالية، بل خوفاً على المنطقة وعلى أنفسهم وعلى المستقبل ككل، فإن وقعت الحرب فلن تكون محدودة كما كان الأمر مع العراق بل ستشمل جميع الدول المحيطة، وستؤدي هذه الحرب على أقل تقدير إلى خسائر اقتصادية هائلة وفادحة لهذه الدول قد تدفع بها إلى مصاف العالم الثالث، فهذه الدول ليست كالدول العربية والمحيطة بالعراق، والتي قبلت بكل سهولة خوض الحرب ولولا قبلوها لما استطاعت أمريكا دخول شبر واحد من أراضي العراق، بل إن الدول العربية قد دفعت تكاليف الحرب أيضاً، لذلك فالدول المحيطة بكوريا الشمالية تفضل الحل السياسي.

لذلك فنحن نرى أن طريقة الولايات المتحدة في التعامل مع كوريا الشمالية سترتكز على نقطتين أساسيتين: الأولى هي الاقتصاد. والثانية هي حقوق الإنسان. في محاولة لقلب الطاولة (كما يقال) على النظام الداخلي في كوريا الشمالية ودفعه إلى الانهيار، ولكن بما أن سجل حقوق الإنسان التابع للولايات المتحدة خاصة في أفغانستان والعراق وفي جوانتانامو وأبو غريب والفلوجة وتلعفر وغيرها لا يقل عن سجل أي دولة ديكتاتورية وإجرامية؛ فلن يكون هناك من مجال لإعطاء كوريا الشمالية دروساً في الأخلاق، وستكون مهزلة إن حصلت.

لذلك ستعتمد الولايات المتحدة على العامل الاقتصادي، وستحاول عزل كوريا الشمالية نهائياً عن العالم وقطع كل طرق المساعدات والإمدادات والتعاون بين كوريا الشمالية وأي دولة أخرى بما فيها دول الجوار، والتي سيكون على أمريكا بذل جهود مضنية معها لإقناعها بالتخلي عن مساعدة كوريا الشمالية أو حتى التعاون معها ودفعها إلى طاولة المفاوضات، وهنا تكمن الصعوبة، لذلك لا خوف على كوريا الشمالية من هجمات عسكرية أمريكية، وسيكون على الولايات المتحدة الانتظار مع كثير من الضغوط على الدول المجاورة إلى حين انتظار انهيار النظام الكوري الشمالي، وتسليم جميع أوراقه طواعية وهذه المرة من الممكن أن تكون مقابل مساعدات اقتصادية كبيرة.

ثامنا: الولايات المتحدة وسوريا: (لقمة غير سائغة):

لا شك أن سورية الآن تتعرض لضغوط كبيرة من الولايات المتحدة على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية، ولا شك أيضاً أن موقف النظام السوري قد ضعف كثيراً في الآونة الأخيرة بعد احتلال العراق، وانكمشت أوراقه خصوصاً بعد انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان في مايو / أيار من العام ٢٠٠٠م، وانسحابه مؤخراً تحت ضغط القرار ١٥٥٩ وأمريكا وفرنسا. فإطار اللعبة المشتركة إقليمياً بين سورية وإيران من جهة وإسرائيل من جهة أخرى والمسموح لحزب الله التحرك ضمنه؛ قد بدأ يضيق شيئاً فشيئاً مما همش من دور الحزب وفعاليته، ولم يعد باستطاعة سورية استخدام ورقة حزب الله على نطاق واسع كما كان سابقاً، خاصة بعد أن تحول الأخير إلى منهج «الدعاية والإعلام» أكثر منه إلى العمل الفعال والمؤثر.

لم يعد بإمكان سورية الاعتماد على الحليف الاستراتيجي (إيران) ولا سيما بعد أن تبين أن لها العديد من المصالح والأهداف المشتركة مع «الشيطان الأمريكي».

كما أنه لم يعد بإمكان سورية الاعتماد على الحليف الاستراتيجي (إيران) ولا سيما بعد أن تبين أن لها العديد من المصالح والأهداف المشتركة مع «الشيطان الأمريكي»، فإيران عندما تحل المصالح تغيب عنها المبادئ، وستتخلى عن سورية أيضاً إذا وجدت أنها ستغرق في المواجهة، وما حصل عند

استهداف سورية من قبل المقاتلات الإسرائيلية التي قصفت مواقع تبعد عن دمشق عدة كيلومترات فقط؛ خير دليل على ذلك؛ إذ إن حليف سورية الاستراتيجي اكتفى عندها بتصريح كان أشبه به إلى التنصل من الدعم، فقد قال وزير الدفاع الإيراني الأميرال علي شامخاني: «إن سورية لا تحتاج إلى إيران وهي قادرة على الدفاع عن نفسها بمفردها»، وهو يعني بشكل غير مباشر سحب يده من الموضوع، وعلى سورية مواجهة مصيرها.

وحدث الأمر نفسه مؤخراً عقب دعوة وجهها رئيس الوزراء السوري «ناجي العطري» لنائب الرئيس الإيراني «محمد رضا عارف» لتكوين جبهة موحدة تضم البلدين خلال زيارة لطهران، فيما رد وزير الخارجية الإيراني خرازي من ألمانيا أنه لا وجود لجبهة مع سورية، وإن الأمر مجرد تعاون ضمن العلاقات المعتادة!!

هناك انقسام حادث في واشنطن حول طريقة التعامل مع سورية بين وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA وبين جماعة المحافظين الجدد الذين يُحكمون حتى الساعة قبضتهم على إدارة بوش الثانية، وبين وزارة الخارجية أيضاً.

هذا ونستطيع أن نلاحظ أن النظام السوري عبر قيادته الجديدة المتمثلة ببشار الأسد قد أدخل بعض التغييرات على الصعيد الداخلي والخارجي، وهو نظام مرن حسب ما تبين حتى الآن، ويستجيب للمتغيرات والضغوط إلا أنه بطيء الحركة نسبياً، وهذا يفقده الكثير من فاعليته، فهناك بعض المواضيع التي استجاب بها لأمريكا، ومن بينها إغلاق ومراقبة الحدود مع العراق لمنع دخول المتسللين (المقاومين)، وعدم السماح لأفراد النظام العراقي السابق بالبقاء لديه، وضبط حزب الله في جنوب لبنان ولجمه، وإغلاق المكاتب السياسية للمنظمات الفلسطينية في سورية، إلا أن المطلوب هو أكبر من ذلك، لكن لن يكون بإمكان سورية التنازل عن احتياجات استراتيجية لها، وباستطاعتها حينها الدفاع عن موقفها أو حاجاتها بالتذرع بأن لها أرضاً ما زالت محتلة (الجولان).

لقد دأبت الإدارة الأمريكية خلال السنوات الأربع الفائتة على إبقاء الضغط على سورية، مرة بالسماح لإسرائيل بالتطاول وتارة بالتهديد والوعيد بقانون محاسبة سورية في الكونجرس، ومرة باستصدار قرار في الأمم المتحدة يدين سورية، ويطلب منها الانسحاب من لبنان وإن لم يسمها بالاسم، ويبدو أن اتفاق الدول الكبرى ومن بينها فرنسا التي تعاونت مع أمريكا على استصدار القرار ١٥٥٩ زاد من الضغوط على سورية، هذا فيما نلاحظ أن هناك انقساماً حادثاً في واشنطن حول طريقة التعامل مع سورية بين وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA وبين جماعة المحافظين الجدد الذين يُحكمون حتى الساعة قبضتهم على إدارة بوش الثانية، وبين وزارة الخارجية أيضاً.

أما الاستخبارات الأمريكية فترى أنه ربما لا يكون من الصالح في الوقت الراهن، والذي لم تستقر فيه الأمور بصورة آمنة في العراق، أن تقطع الولايات المتحدة صلة الشراكة في مجال الاستخبارات مع الجانب السوري؛ خاصة أن النظام السوري عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد فتح كل ملفاته الاستخبارية، وأبدى أكبر قدر من التعاون مع الولايات المتحدة، والجميع يذكر الزيارة التي قام بها مدير الوكالة في ذلك الوقت «جورج تينت» إلى دمشق ولقاءه الرئيس الأسد. وقد ساعدت تلك الشراكة في الحرب على الإرهاب، واعتقال عدد من رموز تنظيم القاعدة، وكشف وتعطيل خطط لضرب

السفارة الأمريكية في كندا أو البحرية الأمريكية في البحرين، وكان تينت قد أشاد بهذا المستوى من التعاون. وفي الأشهر الأولى من هذا العام شهدت العلاقات الأمريكية السورية تقدماً ولو طفيفاً على صعيد الملف السوري - الأمريكي جهة الأمن في العراق، وقد تكلل هذا العمل بتسليم دمشق لأحد إخوة الرئيس صدام حسين إلى القوات الأمريكية.

لكن على الجانب الآخر؛ فإن جماعة المحافظين الجدد والذين تلقوا الأيام الماضية هدية جديدة من الرئيس بوش من خلال تعيين صقر الصقور واليد الحديدية لهم «جون بولتون» مندوباً لأمريكا في الأمم المتحدة، يرون خلاف ما تذهب إليه الاستخبارات الأمريكية، وهم يرون ضرورة استخدام القوة مع سورية وحتى احتلالها إذا لزم الأمر، وأعدوا الخطط في هذا المجال[٢٥]، أما وزارة الخارجية فهي بين هذا النموذج وذاك، وترى ضرورة اتباع سياسة «العصا والجزرة» مع سورية، وأن يتم تقديم حوافز لها إذا لزم الأمر للتعاون مع أمريكا.

هذا فيما ذكر تقرير مرفوع إلى الكونجرس في كانون ثاني ٢٠٠٥م بعنوان «سورية الأوضاع السياسية والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب على العراق» أن مواضيع الخلاف مع دمشق هي: استمرار دعم الحركات «الإرهابية»، عدم المساعدة على استقرار الوضع في العراق، سعي سورية لتطوير قدراتها العسكرية وامتلاكها أسلحة الدمار الشامل بالتعاون مع روسيا، عملية السلام في الشرق الأوسط، الوجود السوري في لبنان.

واقترح التقرير في النهاية على الكونجرس عدداً من الخيارات التي يمكنه التعامل فيها مع سورية، وهي:

١- تشديد العقوبات الأمريكية على سورية وعدم اقتصارها على تطبيق قانون محاسبة سورية الذي وقعه الرئيس في ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٣م والذي يفرض حظراً على تصدير الأسلحة إلى سورية والمواد ذات الاستخدام المزدوج، و٦ عقوبات أخرى يختار الرئيس اثنتين منها، وقد اختار بالفعل حظر الصادرات الأمريكية إلى سورية باستثناء الدواء والغذاء، ومنع الطائرات السورية من المرور أو الهبوط في أمريكا، (التقرير يقول هذه العقوبات ضعيفة وغير نافعة وليست مؤثرة).

٢- تمويل مجموعات الإصلاح في سورية.

٣- العمل مع الاتحاد الأوروبي للضغط عليها أو عزلها عند الضرورة؛ على أساس أن علاقات أوروبا بسورية مهمة وكبيرة.

٤- تقديم عدد من الحوافز لها للانخراط في السياسة الأمريكية في عدد من الملفات، واستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط.

هذا وقد طرح عدد من المحللين إمكانية تنفيذ هجوم أمريكي على سورية واحتلالها على غرار العراق، خاصة بعد الحملة الأمريكية الفرنسية المحمومة عليها، واستخدام مجلس الأمن أداة للضغط عليها، إلا أننا من خلال المعطيات والتحليل نرى أن تغيير النظام السوري أو اجتياح سورية مستبعد جداً، **ولكننا سنعرض بطبيعة الحال الخيارات المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع سورية، وهي:**

أولاً: ضرب سورية وإزالة النظام فيها واجتياحها كما في النموذج العراقي والأفغاني:

نعتقد أن هذا الخيار صعب جداً، وهو مستبعد إلى حد كبير وبعيد، وذلك لعدد من العوامل الموضوعية والاستراتيجية، منها:

١- أن موقع سورية والتصاقها الجغرافي مع فلسطين المحتلة هو عامل قوة وليس عامل ضعف في هذه الحالة، وأن إطاحة النظام السوري عبر عملية عسكرية من شأنه أن يخلق فراغاً أكبر من الموجود في العراق، وهو الوضع الملائم لاجتذاب جماعات مقاومة إسلامية، وسيكون ذلك وبالاً على إسرائيل، إذ سيجد هؤلاء منفذاً لكسر الطوق المحكم الذي تحمي فيه الدول العربية بحدودها إسرائيل منهم،

وستصبح الساحة السورية متصلة بالعراقية والأفغانية والفلسطينية في مرحلة لاحقة، مما سيؤدي إلى إشعال المنطقة، ونشك أن الوضع في لبنان ومصر والأردن سيصمد أمام الهيجان المتوقع، وهذا ما لا تريده لا أمريكا ولا إسرائيل.

٢- أن الاطاحة بالنظام السوري تفترض وجود بديل لدى الأمريكيين، إلا أن البديل في الحالة السورية غير متوفر إلى الآن على الرغم من المحاولات الأمريكية لصنع بعض من يسمون «المرتزقة العرب في أمريكا» في إطار معارض مثل حزب الإصلاح الديمقراطي السوري في أمريكا الذي يرأسه فريد الغادري، والذي يتبع أسلوب الجلبي العراقي.

٣- خوف الأمريكيين من أن يؤدي الإطاحة بالنظام السوري إلى انتقال السلطة للإخوان المسلمين في سورية على اعتبار أنهم الأقوى والأقدر كما تقول التقارير الأمريكية نفسها، ولذلك فالأفضل استمرار نظام علماني - على حد قولها - على أن يأتي هؤلاء الإسلاميون إلى الحكم؛ لأنها ترى فيهم تهديداً خطيراً لمصالحها.

٤- لا يوجد تيار في داخل سورية داعم للتحركات الأمريكية، فلا يوجد «سيستاني» يدعم الاحتلال دينياً ولا يوجد «الجلبي» يؤيد الاحتلال سياسياً فالمسألة صعبة ومعقدة، كما أنه لا شيء يضمن انهيار الجيش الأمريكي كلياً في هذا الوضع؛ إذ إنه غير قادر على من يسميهم أقلية في العراق فكيف بالأكثرية في سوريا، فالمأزق الأمريكي في العراق لا يجعل أمريكا مؤهلة لخوض حرب اجتياح أخرى بكل ما تعنيه من استنزاف وانتشار، فاحتلال العراق أنقذ إيران وسورية من الآلة العسكرية الأمريكية لعدة أعوام مقبلة على الأقل.

لا يوجد تيار في داخل سورية داعم للتحركات الأمريكية، فلا يوجد «سيستاني» يدعم الاحتلال دينياً ولا يوجد «الجلبي» يؤيد الاحتلال سياسياً فالمسألة صعبة ومعقدة.

٥- أن سورية لا تمتلك موارد نفطية تثير لعاب الشركات الأمريكية (والتي كان لها دور في خوض الحرب ضد العراق، ولا موقع استراتيجي يخدم أهداف الولايات المتحدة في السيطرة على العالم كما الأمر في العراق.

ثانياً: إضعاف النظام السوري إلى أقصى حد؛ لإملاء كافة الشروط المطلوبة منه دون جهد يذكر:

وهذا احتمال ممكن وخيار معقول بالنسبة للقدرات الأمريكية والظروف المتاحة، ولكنه يحمل مخاطر عديدة قد تدفع النظام السوري إلى الانتحار لو شعر أنه مستهدف بأولوية قصوى، وبالتالي قد يفجر جميع الملفات دفعة واحدة على جبهة لبنان وفلسطين والعراق، ويرفض السلام مع إسرائيل، عندها ستتعقد الأمور فعلاً بالنسبة لأمريكا، ولن يكون باستطاعتها فعل شيء حيال ذلك.

ولكن أدوات إضعاف النظام السوري قد تكون:

١- تفعيل العقوبات الأمريكية وتشديدها وتوسيع إطارها، (طرح بعض نواب الكونجرس أول العام القانون الرقم ٣٢ لـ«تحرير سورية»، والذي تبحثه لجنة العلاقات الدولية في الكابيتول، ويدعو القرار إلى تجميد أموال المسؤولين السوريين داخل الولايات المتحدة، وقطع العلاقات مع المصرف الوطني السوري «في حال عدم وقف دعم سورية لشبكات إرهابية»، كما يستعجل إنزال العقوبات الواردة في قانون المحاسبة).

٢- عزل سورية إقليمياً ودولياً، واعتبارها منبوذة، وذلك بالتعاون مع أوروبا والاعتماد على الدول العربية التي تشكل محوراً أمريكياً نشطاً في المنطقة لا سيما مصر والأردن، من أجل الضغط على سورية وإقناعها بتنفيذ ما يطلب منها.

٣- دعم جماعات سورية معارضة (شرط ألا تشمل الإخوان المسلمين أو المعارضين الوطنيين؛ لأنهم لن يخدموا الأهداف الأمريكية فيما بعد)، العمل على إيجاد مؤسسات مدنية داخل سورية ودعمها دون أن يعلم أحد ذلك حتى لا يتم اكتشافها، وبالتالي تسقط هذه القوى شعبياً وينتهي دورها.

٤- إدراج حزب البعث على لائحة المنظمات الإرهابية والتعامل معه على هذا الأساس، في محاولة لابتزاز القيادة السورية وتخويفها من أن التغيير قد تقوم به الولايات المتحدة إذا لم تقم به سورية بنفسها والمساومة معها حول هذا الموضوع؛ بمعنى قبول حزب البعث مقابل تسوية أخرى

٥- استعمال إسرائيل وتشجيعها على استفزاز دمشق باختراق المجال الجوي السوري من وقت إلى آخر، وقصف أهداف تابعة لفصائل المقاومة الفلسطينية في سورية وهو ما سيسبب حرجاً كبيراً للقيادة السورية أمام شعبها، خصوصاً أنها في وضع حرج سياسياً، وهي آخر قيادة عربية حريصة على حفظ ماء وجهها أمام الغطرسة الإسرائيلية دون أن تمتلك وسائل الرد العسكري عليها.

و هنا تأتي لائحة المطالب الأمريكية من جديد لمطالبة سورية بتنفيذها في حالة شديدة من الضعف:

١- وقف تدخلها في شؤون العراق، سواء تعلق الأمر بدعم أطراف معينة، أو تعلق باحتضان أي شكل من أشكال مقاومة الوجود الأمريكي أو توابعه فيه، وذلك في محاولة للحد من دورها الإقليمي، ولا سيما في تقرير مستقبل الشأن العراقي (الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تهدف إلى تحجيم نفوذ جميع الدول وحصرها في إطارها الداخلي وعدم تجاوزها لحدوده كي يسهل ذلك الطريق أمامها لإعادة رسم خريطة المنطقة دون أية تعقيدات في الحسابات المتشابكة للدول، ورأينا ذلك في استبعاد النفوذ المصري في السودان والسعودي في الخليج والتركي في الجوار والسوري في لبنان، ولعل الباقي هو الإيراني في العراق، وذلك لمصالح حالية بين الطرفين).

٢- وقف تدخلها في قضايا الساحة الفلسطينية، سواء من خلال دعمها للفصائل المعارضة أو من خلال معارضتها لعملية التسوية، ولا سيما في الظرف الذي كانت فيه الإدارة الأمريكية تسوق خطة «خريطة الطريق»، لتهدئة الوضع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، في الأراضي المحتلة.

٣- تقييد علاقاتها بإيران، ووضع حد لنشاط حزب الله، لإفساح المجال أمام ترتيباتها في لبنان، التي تشمل انسحاب القوات السورية منه، وانتشار الجيش اللبناني في الجنوب، وضمان عدم التوتير على الجبهة اللبنانية ـ الإسرائيلية.

٤- دفعها للانخراط في الترتيبات الإقليمية المستقبلية، أو على الأقل لضمان عدم ممانعتها للترتيبات الأمريكية الشرق أوسطية.

٥- الحد من محاولاتها تعزيز قوتها العسكرية وتحديث جيشها، عبر الادعاء بامتلاكها لأسلحة دمار شامل (بيولوجية وكيماوية) وصواريخ بعيدة المدى.

٦- إتاحة مجال أكبر للديمقراطية في المجال السياسي ولليبرالية في المجال الاقتصادي، وتقليص هيمنة الدولة على المجتمع، وإدخال بعض التغييرات على النظام السياسي والتعليمي والاقتصادي، في سورية.

على العموم هذا الخيار دقيق ويحتاج إلى مراجعة دائمة، لأنه قد يؤدي إلى تصلب القيادة السورية وإعطائها دفعاً شعبياً والتفافاً كبيراً؛ خصوصاً إذا تم إقحام إسرائيل في الموضوع.

ثالثاً: اتباع نظام الحوافز وسياسة «العصا والجزرة»:

وهو ما نرى أنه سيحصل وما ستتبعه الإدارة الأمريكية إذا كانت العلاقات الثنائية جيدة، واستمرت سورية في نشاطها الفعال تجاه إفادة أمريكا في العديد

مـن المسـائل والملفات، وعقابها لـو قصّرت في أي من المطالب دون اقتناع أمريكي، لكن يبدو أن القيادة السورية مدركة لهذا الواقع، وهي تحاول التكيف معه والتغلب عليه.

تاسعا: الولايات المتحدة والسودان: (الهدف القادم على الأرجح):

تبلغ مساحة السـودان حوالي ٢,٥ مليون كيلومتراً مربعـاً (أي أكبر دولة إفريقية مسـاحة، يليها الجزائر) وتبلغ مسـاحته نحو ضعفي مسـاحة مصر، وما يقرب من مساحة أوروبا الغربية، ويبلغ عدد سكان السودان حسـب إحصاء عام ٩٧ حوالي٣٠,٣ مليون نسـمة، و٨٣٪ مـن عـدد السـكان من المسـلمين -حسـب إحصـاء عـام ٩٢-، و١٤٪ مـن الوثنييـن، و٣٪ نصـارى، ويوجـد فـي السـودان حوالـي ٧٥٢ قبيلة تتوزع على عـدة قوميات أكبرها العـرب ٤٠٪، ومن ثم الزنوج ٣٠٪[٢٦].

هذا السـودان الذي تصعب السيطرة عليه بحكومة مركزيـة قوية دون اسـتخدام القوة، وهـو الأمر الذي سـينتقده الجميـع بحجة الديكتاتوريـة، تتكالب عليه جميع الأمم من أمريكا وإسـرائيل وبريطانيا وأستراليا وألمانيا وفرنسا، ولم يبق أحد إلا وتدخل في السودان، والعـرب أصحـاب القضية نيام في سـبات عميق نوم أهـل الكهف، حتـى تقـع المصيبة فيصحـون عندها على نداء «هلمو إلى مسـاعدتنا في اجتياح السودان» كما حصل مـع العراق، ولو أراد أحـد الغيورين على مسـتقبل الإسـلام والعـرب والسـودان الدفـاع عنه حينها؛ فسـيهب الآخـرون صارخين فـي وجهه «لن نكون سـودانيين أكثر من السودانيين» كما قالوا سابقاً «لن نكـون فلسـطينيين أكثر من الفلسـطينيين» و«لن نكون عراقييـن أكثر مـن العراقيين»، وعندما تسـقط الدول الواحدة تلو الأخرى وتطلب المسـاعدة يكون جواب الإخوة العرب: «لا نريد التدخل في الشـؤون الداخلية لدولة عربية أخرى»!

إن السـودان في شـكله الحالي يعد فريسـة سـهلة للولايات المتحدة الأمريكية، وسيكون الهدف التالي بعـد العـراق علـى الأغلـب إذا مـا أرادت الولايات المتحـدة شـن هجوم على إحـدى الدول اسـتكمالاً لسلسـلة حروبهـا الوقائيـة، أو للهرب من المسـتنقع العراقـي، ويمكـن لأي مراقـب ملاحظـة التصعيـد الحاصـل تجاهـه فـي الأمـم المتحـدة والمشـاريع الأمريكيـة والفرنسـية لفـرض عقوبـات اقتصاديـة وسياسـية على السـودان، وقد بدأ الترويج لاستخدام قوات حلف شمالي الأطلسي كما نادى بذلك الأمين العام للأمم المتحدة منذ فترة وجيزة.

أما الأسباب التي دفعتنا إلى ترجيح السودان ليكون الهدف المقبل؛ فهي:

أولاً: أن الولايـات المتحـدة لا تهاجـم إلا الـدول الضعيفـة والمتهالكـة أو المأزومـة، وفـي حالـة السـودان فقد تم إضعافه بما فيـه الكفاية ومحاصرته وقصفـه سـابقاً، حتـى صـار فـي وضـع مـأزوم مع تفاقم المشـكلات الداخليـة الإنسـانية والاجتماعية والسياسية.

ثانياً: انعدام السـلطة المركزية القوية بسبب عوامل عديدة؛ منها المساحة، ومنها الجغرافيا، ومنها التعدد والتنوع المتشـابك، ولكن سـببها الرئيس التدخلات الخارجيـة والتهديـدات والضغوطـات المتواصلـة، والتـي لـم تتـح لأي حكومة سـودانية سـابقة بسـط سـيطرتها على كامل السـودان؛ ولا سـيما تلك التي تريد تحكيم الشريعة الإسلامية.

ثالثـاً: وجـود جبهـة داخليـة معارضة منشـقة عن السـودان؛ منهـا جبهـات ذات طابـع طائفـي، ومنها حبهـات قبلية (أصبحت بعد الاتفاق مع جون جارنج معارضـات)، ظهـرت بدايـة كنتيجـة للممارسـات التراكميـة الاسـتعمارية الإنجليزيـة السـابقة التـي حصرت جنوب السـودان وعزلته عـن باقي مكونات الشـعب السـوداني، والتي تشـكلت ونمت فيما بعد بدعـم أمريكي وإسـرائيلي وكنسـي لأهـداف عقدية

وجيوسياسية كبيرة؛ بحيث تم تجهيز هذه المعارضة بجيش ومطارات وأسلحة ومعدات ودعم سياسي ومالي ودبني، وهو ما يجعل الوضع أقرب إلى تحالف الشمال في حالة أفغانستان والأحزاب المسلحة الشيعية والكردية في حالة العراق، خاصة بعد إعلان ولادة جبهة شرق السودان على غرار حركة جارنج السابقة.

رابعاً: السجل «الإرهابي» للسودان بحسب المفهوم الأمريكي، وإذا ما أرادت الولايات المتحدة ذرائع وحجج فلن تدعي أن للسودان برامج نووية وأسلحة دمار شامل، ولكنها ستستدعي الماضي لإيوائه أسامة ابن لادن في مرحلة من المراحل، وستقول بأنه أكبر داعم للإرهاب العالمي على الرغم من أن السودان كان قد أزيل مؤخراً عن لائحة الإرهاب الأمريكية، لكن على الأرجح أنها لن تعتمد على ذلك، فقد ملَّ العالم ذريعة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، لذلك ستكون الذريعة هي: مجازر جماعية وحقوق الإنسان المهدرة وعدم المساواة والإبادة الجماعية هي الذرائع الإنسانية للتدخل واجتياح السودان.

خامساً: استعداد الدول المجاورة للسودان لاستقبال القوات الأجنبية سواء كانت أمريكية أو بريطانية أو أسترالية أو فرنسية لاجتياح السودان، كما كان الوضع مع العراق باستثناء مصر التي ستعارض، لكن يجب علينا ألا ننسى أن مصر قد ساهمت في مرحلة من المراحل إلى وصول السودان إلى ما هو عليه اليوم من ضعف، فقد ناصبت مصر للسلطة السودانية العداء خوفاً من تأثير الوضع الإسلامي في السودان على الإسلاميين والجبهة الإسلامية في مصر، مما أدى إلى إضعاف السلطة السودانية إقليمياً ووقوفها منفردة أمام جميع الضغوطات والتمردات والتدخلات الخارجية.

سادساً: اكتشاف ثروات نفطية مهمة في السنوات الخمس الأخيرة في السودان بشكل عام وفي الجنوب بشكل خاص، مع العلم أن معظم الشركات المسيطرة هناك هي صينية وهندية وماليزية، وبالتالي إذا خافت أمريكا من سيطرة هذه الشركات على الثروات والاستثمارات المستقبلية فقد تلجأ إلى التدخل في هذه المنطقة، وقد تلجأ إلى ذلك أيضاً إذا حصل تداع اقتصادي كبير لديها، فسيصبح هدفها احتلال جميع أماكن إنتاج وتصدير البترول لحرمان الأوروبيين من الإمدادات، وحتى لا يستغلوا هذه الفترة ويتفوقوا على الولايات المتحدة، ولكي يبقوا مرهونين لها.

إن السودان في شكله الحالي يعد فريسة سهلة للولايات المتحدة الأمريكية، وسيكون الهدف التالي بعد العراق على الأغلب .

سابعاً: وهو الأهم من هذا كله، وجود خطط أمريكية وإسرائيلية وكنسية قائمة على قواعد ومرتكزات عقدية وجيوسياسية – كما ذكرنا سابقاً – وذلك لتفتيت وتقسيم السودان، وهذه ليست (فوبيا) مؤامرات كما يروج بعضهم، فالأمر أصبح مكشوفاً ولا وجود للمؤامرات، فاللعب الآن يتم على المكشوف منذ سايكس – بيكو واحتلال فلسطين مروراً بتيمور الشرقية وصولاً إلى احتلال العراق، فهناك ضغينة وحقد كبير على الإسلام ورغبة كبيرة بإقصائه من المناطق التي يسعى للانتشار بها، حيث يرون أنه لو سيطرت حكومة إسلامية قوية في السودان؛ فإن ذلك سيكون من شأنه التأثير على كامل القرن الأفريقي ومنابع النيل ومنطقة البحيرات التي تعد من أهم المناطق الاستراتيجية في القارة الإفريقية.

إن وقف زحف الإسلام في القارة الإفريقية لم يكن بالفكرة الجديدة، فالقس (أرشيد كون شو) يقول عام ١٩٠٩م: "إن لم يتم تغيير هذه القبائل السوداء في

السنوات القليلة القادمة فإنهم سيصيرون محمديين؛ إذْ هذه المنطقة منطقة استراتيجية لأغراض التبشير» وهو تماماً ما تمت التوصية به في المؤتمر الإرسالي العالمي بأدنبرة عام ١٩١٠م: "إن أول ما يتطلب العمل إذا كانت إفريقيا ستكسب لمصلحة المسيح؛ أن نقذف بقوة تنصيرية قوية في قلب إفريقيا لمنع تقدّم الإسلام"(٢٧).

فمن أهداف أمريكا وإسرائيل في السودان:

١- السعي إلى تفتيت الدول الإسلامية، وهو جزء أساسي من استراتيجية أمريكا والصهاينة، وإضعافها إما بتقسيمها إلى دويلات أو تجزئة الدول الإسلامية إلى كانتونات طائفية مثلما الحال في لبنان، وتيمور الشرقية في إندونسيا، وفي العراق، وكما هو الحال في السودان الذي يراد سلخ وحدته بنزع جنوبه وسلخ غربه وإهمال شرقه بحيث ينهار في الوسط، وإذا انقسمت السودان فإن ذلك مؤذن بانقسام الدول المجاورة، ومن بينها مصر والتي تحمل بعض المخططات الغربية هدفاً استراتيجياً لها بهذا الاتجاه.

٢- السيطرة على المياه، فالأحلام الصهيونية حول الوصول لمياه النيل ما زالت قائمة، وذلك من خلال ممارسة الضغط المائي على مصر والسودان، والالتفاف على الرفض العربي لنقل مياه النيل للكيان الصهيوني، ولذلك يقوم الصهاينة بتكثيف التعاون مع دول حوض النيل في مشروعات مشتركة يمكن أن تقلص حصتي مصر والسودان من المياه، وإذا كان السيطرة على المياه هدفاً صهيونياً استراتيجياً من أجل الحاجات الأساسية؛ فإنه يمثل هدفاً مشتركاً مع أمريكا من أجل استخدامه ورقة ضغط كبيرة جداً على مصر، وهو أكبر ما تخشاه السياسة المصرية من الأزمة السودانية وعواقبها المؤثرة في مصر.

٣- النفط، من الملاحظ أن الضغوطات الكبيرة والتهديدات للسودان جاءت في الوقت الذي ظهر فيه النفط بقوة في السودان، وخاصة مع تصاعد الحديث عن الاستثمارات النفطية الضخمة في السودان التي أصبحت حقيقة، وبدأت تتصاعد في الأسواق العالمية،(التصدير بدأ عام ١٩٩٩م بقوة).

٤- حصار المد العربي والإسلامي - كما شرحنا- وإغلاق البوابة الجنوبية للعالم الإسلامي المتمثلة بالسودان وإعادة تنشيط الدور التنصيري الغربي الذي تلعبه المنظمات الإغاثية الغربية وغير الإغاثية، والذي يتمتع بخريطة واضحة المعالم تمتد من جنوب السودان حتى جنوب إفريقيا.

٥- إنهاء الأمل العربي والإسلامي في تحول السودان إلى سلة غذاء العالم العربي.

و لذلك فالسودان في وضعه الحالي يشبه ما كان عليه العراق في مرحلة من المراحل، ولذلك فإن أي هجوم عليه سواء تحت اسم قوات أمريكية أو قوات حفظ سلام أو قوات حلف شمال الأطلسي أو غيره سيكون كارثة حقيقية.

لقد أسمعت لو ناديت حياً

ولكن لا حياة لمن تنادي

أخيراً: الملخص التنفيذي لـ «تقرير مجموعة الدراسة الرئاسية لعام ٢٠٠٥»(٢٨):

يعد هذا التقرير الجهد الخامس من نوعه الذي ينظم برعاية معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى مستفيدا من السنوات السابقة لطرح «أفكار جديدة» في عملية «صنع القرار السياسي».

لقد أصدرت مجموعات الدراسة الرئاسية السابقة توصيات مهمة للسياسة الأمريكية تجاه عملية السلام العربية- الإسرائيلية (صنع السلام ١٩٨٨م)، العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية (دعم الشراكة الثابتة ١٩٩٣م) ثم بشكل أوسع أجندة السياسة الأمريكية الشاملة للشرق الأوسط (بناء الأمن والسلام في الشرق الأوسط ١٩٧٧م)، و(الإبحار عبر الاضطرابات عام ٢٠٠١).

هذا ويتألف التقرير من ٨٢ صفحة، يضاف إليها

المقدمة وملخص تنفيذي ونقطة حول النظرة الاستراتيجية للدعائم الثلاث، ثم ثلاثة أجزاء أساسية مقسمة إلى نقاط فرعية.

وقد جاء الملخص التنفيذي كالتالي[٢٩]:

تواجه الولايات المتحدة فترة استثنائية من التحدي في الشرق الأوسط، تتطلب استراتيجية أمريكية متكاملة مبنية على ثلاث دعائم أساسية وهي: الأمن، الإصلاح، والسلام.

وعلى الرغم من أن أجندة الأمن هي الأكثر ضغطاً وإلحاحاً فإنها لن تكون كافية لوحدها إذا أرادت الولايات المتحدة، ليس فقط محاربة التهديدات التي تواجهها في المنطقة، وإنما أيضاً لتغيير ديناميكية المنطقة التي تنتج مثل هذه التهديدات، وعلى الإدارة الأمريكية أيضاً أن تتابع الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دول الشرق الأوسط، وأن تقوم بتشجيع ورعاية سلام عربي – إسرائيلي مضمون.

الأمن:

بالنسبة إلى العراق؛ فإن المصلحة القومية الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية تكمن في مغادرة عراق مستقر ثابت، مع حكومة لا تهديدات لها من قِبَل جماعات أو دول أخرى أو حتى لمصالح الولايات المتحدة الأوسع، وأفضل طريقة لتحقيق ذلك وإنجازه هي دعم عراق فيدرالي موحّد، لديه حكومة تمثيلية وفعالة بشكل جيد إلى حد معقول، وملتزمة بحكم القانون وحماية حقوق الأقلية، فالانتخابات الأخيرة والتشكيل المتوقع للحكومة الانتقالية خطوات مهمة في هذا الجهد والاتجاه، تحتاج إلى أن تتضمن عملية صياغة دستور شامل قدر الإمكان.

وعلى الولايات المتحدة أن تحتفظ بعدد كبير من قواتها في العراق لإنجاح هذه المهمة، لكن النجاح البعيد المدى لسياسة الولايات المتحدة سيعتمد على حجم وقدرات قوات الأمن العراقية الجديدة نفسها، لذلك فإن أمر القوات العسكرية يجب أن يرتبط بإنجاز المهمات والأهداف المرجوة وليس بتواريخ ورزنامات عشوائية، ويجب أن تكون سياسة الولايات المتحدة أنه ما أن يتم انتخاب حكومة عراقية تحت سلطة دستور مصدق عليه ومسيطرة

تعتبر إيران التحدي الأصعب والأكثر إلحاحاً بين دول الشرق الأوسط

على الوضع الأمني في العراق؛ عندها تبدأ الولايات المتحدة بسحب جيشها مرحلياً، وقد تبدأ هذه العملية إذا ما طلبت الحكومة العراقية ذلك، وطوال ذلك الوقت يجب على الإدارة أن توضح أنه لا نية لديها للإبقاء على (سواء بالقوة أو الاتفاق) قواعد عسكرية طويلة الأمد ودائمة في العراق، وهناك خطوات أولى يجب تنفيذها في هذا السياق.

فالأولويات الضاغطة والأكثر إلحاحاً على إدارة بوش في الشرق الأوسط لعام ٢٠٠٥م هي:

١- الإسراع في تدريب وتجهيز قوات عراقية جديدة، بينما يتم بناء هيكلية لحكومة عراقية تمثيلية وحرة.

٢- تنسيق الاستراتيجية تجاه البرنامج النووي الإيراني مع الأوروبيين والقوى الموجودة في مجلس الأمن.

٣- تطوير وتطبيق استراتيجية مكثفة لخوض حرب الأيديولوجيين ضد المتطرفين الإسلاميين.

٤- دعوة الرئاسة للمناداة بالإصلاحات السياسية.

٥- الاستثمار في التغيير السياسي والأمني الفلسطيني، وفي الانفصال الإسرائيلي السلمي والمتدرج من غزة.

وبينما يتم متابعة هذه السياسة؛ فعلى الإدارة رفض أية نداءات لوضع جدول زمني محدد لسحب

القوات الأمريكية من العراق، أو لتقديم مبادرة أحادية الجانب فيما يتعلق بالطموح النووي الإيراني، أو لاقتراح الاستئناف المبكر لمفاوضات «الوضع الدائم» الإسرائيلية- الفلسطينية.

الانتشار النووي الإيراني:

الانتشار (سواء عبر مخاطر وصوله إلى جماعة إرهابية أو إلى الدول الراعية للإرهاب) هو من أخطر التهديدات التي تواجه الأمن القومي الأمريكي. هذا وتعتبر إيران التحدي الأصعب والأكثر إلحاحاً بين دول الشرق الأوسط، والأمر ليس مسألة نمط مستمر من المشكلات في السلوك الصعب فقط (خصوصاً دعم الجماعات الإرهابية)؛ إنما قد يشكل الانتشار النووي الإيراني قاعدة ابتزاز في الشرق الأوسط؛ مما قد يدفع دولاً عديدة في المنطقة إلى السعي لامتلاك القدرة النووية وبالتالي تهديد نظام منع الانتشار النووي.

إن إيقاف إيران قبل امتلاكها قدرات السلاح النووي (سواء عبر الطرق الدبلوماسية إن أمكن، أو بوسائل أخرى إذا اقتضت الضرورة) هو مصلحة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الصدد فإن الدور الأهم لواشنطن في منع إيران من إنجاز ذلك هو في التوصل إلى إجماع مع أوروبا، وأن تعبر بصراحة ووضوح عن استعدادها لاتخاذ الإجراءات المناسبة تجاه إيران (الإيجابية والسلبية)؛ اعتماداً على كيفية سير المحادثات الأوروبية مع طهران، بينما يجب على واشنطن أن ترفض فكرة إقحامها مع إيران في مفاوضات منفردة ومنفصلة عن المحادثات الإيرانية- الأوروبية. هذا وقد يتطلب الأمر تحول هذه المحادثات إلى مفاوضات متعددة الأطراف، تضم كلاً من الولايات المتحدة وأوروبا وإيران؛ إذا كان هناك إجماع عبر الأطلسي. على أن اشتراك الولايات المتحدة سيسهل الطريق إلى اتفاق يمكن التحقق منه، ويهدف إلى إنهاء البرنامج الإيراني لامتلاك قدرات وأسلحة نووية، لكن إنجاز الاجماع الدولي على إيران يجب ألا يأتي على حساب تقليل الدعم للمعارضة الإيرانية، والساعية إلى الحرية، ولا على حساب أن يتطلب الأمر تعهداً باستبعاد الخيارات العسكرية لإنهاء هذه المشكلة.

الإرهاب:

بينما يكون التقدم المهم قد أنجز من الجانب التكتيكي من خلال الحرب العالمية ضد الإرهاب، دمج جماعات مثل حزب الله وحماس في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، وتحسين الجهود لاستهداف مصادر التمويل والعمليات المتقدمة لدى الإرهابيين، من الناحية الاستراتيجية، يجب مواجهة التحدي الأيديولوجي للمتطرفين الإسلاميين عبر جهود دائمة وطويلة الأمد لإصلاح الأنظمة والوصول إلى المسلمين المعارضين لأن يكون التطرف هو الرد المركزي.

الطاقة:

كجزء من مبادرة أكبر لسياسة الطاقة؛ على الإدارة الأمريكية أن تجد القيادة لتطوير برنامج عملي لتخفيف اعتماد الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط، وضعفها تجاه صدمات الطاقة في تلك المنطقة.

الإصلاح:

لتقوية الأبعاد الاستراتيجية للحرب العالمية ضد الإرهاب؛ على الولايات المتحدة الاعتماد على مجهود يقوم على سكة ثنائية للوصول إلى ملايين المسلمين المرفوضين من قِبَل المتطرفين الإسلاميين من جهة، والترويج لاستراتيجية إصلاح المجتمعات في الشرق أوسطية؛ لكي يتم تهميش المتطرفين الإسلاميين وحرمانهم من ذرائع ومظالم يستخدمونها من أجل توسيع قاعدة مناصريهم، وهذا يتطلب أيضاً جهداً منسقاً لحظر ومنع تدفق

المتطوعين والمناصرين الجدد للجماعات الإرهابية، ويتطلب النجاح في هذه المسألة استراتيجية محددة لكل بلد للعمل مع الحلفاء المحليين (سواء كانوا في الحكومة في البلد المعني أم مع أولئك الذين ينتظمون خارجها) للترويج لتطور متزايد دائم ومستمر.

وفيما يتعلق بالسياسة؛ على الولايات المتحدة أن تقوم عبر علاقاتها الثنائية مع الدول الأخرى، بالتركيز على الإصلاح السياسي الشامل والانفتاح الليبيرالي والديمقراطية كعناصر أساسية مركزية لدى تلك الدول. وبيروقراطياً؛ يتطلب هذا الجهد إعادة هندسة شاملة لكيفية تواصل الحكومة الأمريكية مع الجماهير الأجنبية لاكتشاف وتمييز طبيعة الحلفاء المحتملين للترويج للقيم الأمريكية وتكريس سياساتها.

السلام:

فيما يتعلق بعملية السلام العربية – الإسرائيلية؛ يجب على الإدارة استثمار النشاط العالمي للاستفادة من الفرصة السانحة التي تتعزز بعاملين اثنين؛ سياسة إسرائيل للانفصال عن غزة والضفة الغربية، وانبثاق قيادة فلسطينية جديدة تبدو رافضة بشكل حاسم لاستخدام العنف كوسيلة لنيل الاستقلال. هدف السياسة الأمريكية هو في الاستمرار باتجاه حل الدولتين الذي يؤمّن الأمن والسلام لإسرائيل والكرامة والرضا للفلسطينيين، ويؤدي إلى عزل أولئك الذين يختارون الرفض كطريقة.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال التركيز على ثلاث مهام رئيسية:

– مساعدة إسرائيل بينما تخاطر بتطبيقها لعملية الفصل.

– دعم الفلسطينيين في سعيهم لملء الفراغ السياسي الذي تركه غياب عرفات بمجموعة من المؤسسات التشريعية والتمثيلية والمسؤولة.

– واستغلال النية الحسنة للفاعلين الإقليميين والدوليين؛ لمساعدة الفلسطينين لاستبدال الاحتلال العسكري الإسرائيلي في قطاع غزة بإدارة تبدي التزامها بحكم منظم، سلمي، شفاف، ومسؤول، وتكون الجسر لتطبيق خريطة الطريق والاستئناف النهائي لمفاوضات الوضع الدائم.

ويجب على الإدارة رفض أية اقتراحات جديدة من شأنها أن تؤدي إلى انبثاق استراتيجية جديدة للسلام؛ لأن ذلك من شأنه أن يقوض السياسة الحساسة التي تسمح بالانفصال الإسرائيلي والإصلاح الفلسطيني المثمر.

بالإضافة إلى ذلك؛ على الولايات المتحدة الدخول في حوار مثمر ونشط مع الدول العربية وأوروبا وآخرين؛ لضمان مساهماتهم في هذه العملية خاصة في محاربة الإرهاب، الاستثمار في الإصلاح الفلسطيني، والتأكيد على منافع السلام لجميع الأطراف.

هذه التوصيات تشكل برنامج عمل أمريكي في الشرق الأوسط، وفي كل حال يجب أن تكون القيادة الأمريكية ضرورية للنجاح، لكن بطبيعة الحال لا تستطيع أمريكا وحدها إنجاز هذه الأهداف، ولحسن الحظ هناك العديد من الدول جاهزة للانضمام إلينا في مواجهة هذه التحديات، سيكون على الرئيس سلوك قيادة دبلوماسية من شأنها أن تقوي التحالفات الحالية والعلاقات مع المؤسسات الدولية وتوسيعها عندما يكون ذلك ممكناً، والاستماع بجدية إلى وجهات نظر حلفائنا وأصدقائنا، والترحيب بكل فرصة للتوضيح بشكل صريح إلى كل (حليف، صديق، منافس خصم) بشأن السبب الجوهري والاضطراري الذي يرغم أمريكا على التصرف – انتهى الملخص التنفيذي –.

هوامش:

(١) ملاحظة مهمة: أُعدت هذه الدراسة عند انتخاب بوش رئيسا للولايات المتحدة في دورته الثانية مباشرة في نوفمبر/ تشرين ثاني من عام ٢٠٠٤ م، وتم تحديثها مباشرة قبل نشرها لذلك هناك الكثير من الوقائع والأحداث حصلت كما توقعنا.

(٢) ربح «بوش» الرئاسة بحصوله على ٣ملايين صوت شعبي؛ أي ما يعادل ٢٥٤ صوتاً انتخابياً مقابل ٢٥٢ صوتاً لـ«كيري»؛ ما يقارب ١٣٦ صوتاً أكثر من «كيري»، وبهذا يكون «بوش» أول رئيس يفوز بأكثر من ٥٠٪ من الأصوات الأمريكية في الـ ١٦ سنة الماضية، حيث حصل على ٥٨ملايين صوت مقابل ٥٥ مليون صوت لكيري (بالنسبة لمجلس النواب، فقد فاز حزب بوش الجمهوري بـ ٢٢٨ مقعداً، وبذلك أصبحت له الأغلبية). أما مجلس الشيوخ فقد ارتفعت حصيلة مقاعده إلى ٥٥ لتصبح الغالبية للجمهوريين أيضاً بعدما كان الفارق مقعداً واحداً في مجلس الشيوخ السابق).

(٣) راجع فيما يتعلق بالأرقام المذكورة: «آل بوش زلزال ضرب اقتصاد أمريكا»، أحمد السيد نجار، موقع إسلام أون لاين،على الرابط التالي:
http://wwwislamonlinenet/Arabic/politics/2004/11/article01shtml

(٤) راجع نشرة الجزيرة الاقتصادية على الجزيرة نت، بعنوان «بسبب الحرب على العراق وأفغانستان الكونجرس يتوقع استمرار عجز الميزانية الأمريكية»، بتاريخ ٥/ ٣/ ٢٠٠٥.

(٥) انظر مقالنا: «هل يؤدي تخبط الاقتصاد الأمريكي إلى انهيار الإمبراطورية؟» جريدة الوطن القطرية، تاريخ ٦/ ٢/ ٢٠٠٥.

(٦) انظر مقالنا: «ملابسات ونتائج ارتفاع أسعار النفط» جريدة الخليج الإماراتية، تاريخ ٢٠/ ٢٢/ ٢٠٠٤م.

(٧) وكالة أنباء شينخوا الصينية، على الرابط التالي:
http://wwwarabicxinhuanetcom

(٨) راجع: «مصير الدولار يتقرر في بكين» إبراهيم مردة، شبكة مفهوم على الإنترنت.

(٩) هناك مشاريع قوانين تتعلق بالموازنة تعرض بشكل مستقل على الكونجرس خلال السنة، وآخرها عام ٢٠٠٥م طلب بوش ٨١ مليار دولار لم تحتسب في أصل الموازنة، وذلك لتمويل الوجود الأمريكي في العراق وأفغانستان.

(١٠) انظر حول هذه الأرقام: «الإمبراطورية الأمريكية العالمية» ترجمة أحمد بشير بابكر، جريدة الخليج الإماراتية بتاريخ ١٨ – ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٤م، (المقال جزءان).

(١١) للتفاصيل راجع: ملف إفلاس الشركات الأمريكية مقدمة انهيار الاقتصاد الأمريكي، موقع وكالة الأنباء الإسلامية، على الرابط التالي:
http://www.islamicnews.net

(١٢) فعالية القنابل التدميرية التي ألقيت على بغداد وحدها تفوق القوة التدميرية لقنابل هيروشيما وناجازاكي النووية.

(١٣) على الرغم من ذلك فقد ألقى أنتوني جوردسمان الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSISوالذي يعتبر مهد التنظير الفكري للمحافظين الجدد، والذي تبلغ ميزانيته السنوية ١٦ مليون دولار، ألقى شهادة أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي في شباط ٢٠٠٥م بعنوان: «نحو استراتيجية أمريكية فعالة في العراق»، وطالب فيها بالانسحاب من العراق، وقال فيها: «إن الخروج هو تكتيك وليس استراتيجية والهدف هو محو الخسائر البشرية الأمريكية ونفقات الحرب»، واعترف أن الخروج يخلق مشكلات كبيرة.

(١٤) ويبدو أن ذلك ينسجم مع تقرير صدر في شباط سنة ٢٠٠٤م عن «راند» الشديدة التأثير على الإدارة الأمريكية وهو بعنوان: «الإسلام المدني الديمقراطي: الشركاء والموارد والاستراتيجيات»، ويوصي التقرير بأن يعتمد الأمريكيون على المسلمين الشيعة والمتصوفة، وأن يعملوا على دعم هذين التيارين في العالم الإسلامي ضد الاتجاه الذي تسميه «الوهابي» المعادي للمصالح الأمريكية، بل وصل الأمر إلى أن يوصي التقرير بدعم فتاوى المذهب الحنفي على حساب المذهب الحنبلي، على اعتبار أن الأخير أكثر تشدداً من الأول – كما تقول –.

(١٥) لمعرفة المزيد حول الموضوع راجع: القادة الجدد في العراق لهم روابط وثيقة بالولايات المتحدة، موقع مجلة البيان – مقال مترجم– مصدر المقال الأصلي:
The International Herald Tribune, Farah Stokmanand Campanis, July 8 2004

(١٦) يمكن الاطلاع على وجهة النظر هذه في شهادة لأنتوني كوردسمان أمام الكونجرس الأمريكي ألقاها في ١٤/ ٣/ ٢٠٠٥ م بعنوان:
«Iraqi Forces Development» ونشرت بواسطة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن.

(١٧) لمعرفة وجهة النظر الأمريكية تجاه دول «محور الشر» وأسباب تصنيفهم، يرجى مراجعة دراسة صادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في ٣٠/ ١/ ٢٠٠٢م بعد يوم واحد من خطاب بوش لحال الاتحاد وهي بعنوان:
Proliferation in the «Axis Of Evil»: North «Korea, Iran, Iraq

(١٨) هددت إيران بأنها ستقاطع دورة الألعاب الآسيوية المقررة عام ٢٠٠٦ في الدوحة عاصمة قطر إذا استخدم المنظمون كلمة «الخليج العربي» بدلاً من «الخليج الفارسي»، حسب ما ذكر التلفزيون الرسمي الإيراني، ونقل التلفزيون عن

نائب الرئيس الإيراني ورئيس المنظمة الإيرانية للتربية البدنية محسن مير علي زاده قوله: «إذا زوروا الاسم التاريخي للخليج الفارسي خلال الألعاب الآسيوية عام ٢٠٠٦م، ستقاطع إيران بالتأكيد هذه الألعاب»، وأكد أن «كلمة الخليج العربي استخدمت بدلاً من الخليج الفارسي» في كتيبات أعدها المسؤولون الرياضيون في قطر، وأكدت السلطات الإيرانية أكثر من مرة في الأسابيع الماضية أن استخدام كلمة «الخليج العربي» هو «مؤامرة من إعداد الصهاينة»، (جريدة الحياة ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٤م) والجدير بالذكر أن التساهل العربي مع إيران والسكوت عن الحقوق المهدرة والمغتصبة من قبلها هو الذي دفع طهران إلى هذا الاستقواء، فإذا كان هذا حال طهران الحالية؛ فماذا سيكون حالها عندما تمتلك السلاح النووي؟

(١٩) في ٧/ ٣/ ٢٠٠٤م ذكرت صحيفة «جمهوري إسلامي» خبراً جاء فيه «أن الإمارات كانت جزءاً من الأراضي الإيرانية فيما مضى» في سياق انتقادها لمطالب الإمارات استرجاع جزر طنب الثلاثة التي احتلتها إيران قبل سنوات، واتهمت الصحيفة دولة الإمارات بتنفيذ رغبات القوى المهيمنة في العالم لإثارة التوتر في المنطقة، وطالبت حكامها بأخذ العبر والدروس من صدام حسين الذي كان يطالب أيضاً بدوره بتحرير الجزر الثلاث، كما هاجمت الصحيفة أيضاً بعض قادة الدول العربية ووصفتهم بالزعماء العرب الرجعيين، وادعت أنهم «لم يدركوا بأن عهد الكلام الفاضي ومنح الجباية للقوي الشيطانية في العالم العربي قد ولى، هذا وقد رفضت إيران في ٦/ ١٢/ ٢٠٠٤م عرضاً قدمه الرئيس الإماراتي الجديد الشيخ خليفة بن زايد آل سلطان باللجوء إلى الحوار أو التحكيم الدولي لحل النزاع بين البلدين حول جزر طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى قرب مضيق هرمز. وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي (سبق وقلنا إن هذه الجزر تابعة وستبقى مستقبلاً للسيادة الإيرانية دون أدنى شك)، كما قامت إيران «ناشينال جيوغرافيك» العلمية في الأسواق الإيرانية، وصادرت جميع النسخ التابعة لها ومنعت صحافييها وكوادرها من دخول إيران في تشرين ثاني الفائت/ نوفمبر ٢٠٠٤م، وذلك لأن المجلة أضافت اسم «الخليج العربي» إلى جانب «الخليج الفارسي»!!

(٢٠) انظر مقالنا: «إيران علقت التخصيب، إيران استأنفت التخصيب!!»، علي حسين باكير، موقع قناة العربية الفضائية على الرابط التالي: http://www.alarabiya.net/Article.aspx?v=8602

(٢١) راجع مقالنا: «لماذا لن تقصف الولايات المتحدة المنشآت النووية الإيرانية؟»، علي حسين باكير، موقع ميديل إيست أون لاين، على الرابط التالي: http://www.middle-east-online.com/?id=26584

(٢٢) لمعرفة قدرات واستعدادات كوريا الشمالية العسكرية في مواجهة الولايات المتحدة انظر: وسائل كوريا الشمالية في حربها مع الولايات المتحدة، الهان هو سوك (مدير مركز الشؤون الكورية)، مجلة العصر السياسية الإلكترونية على الرابط التالي:
http://www.alasr.ws/index.cfm?fuseaction=content&contentID=3945&categoryID=16

(٢٣) خطة أمريكية لحشد ٧٠٠ ألف جندي حال تعرض كوريا لأي هجوم، موقع شهود الإخباري، ٥/ ٢/ ٢٠٠٥م، وعلى الرابط التالي: www.shohood.net/show.asp?NewID=11082&PageID=22&PartID=&TypeID=1

(٢٤) للمزيد راجع مقالنا: «الولايات المتحدة وكوريا الشمالية: عندما لا ينفع التهديد بعمل عسكري»، علي حسين باكير، موقع ميديل إيست أون لاين، ١٢/ ٢/ ٢٠٠٥م، وعلى الرابط التالي: www.middle-east-online.com/?id=28824

(٢٥) يمكن مراجعة مقتطفات الوثيقة في موقع الوكالة الإسلامية للأنباء على الرابط التالي:
http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc09.asp?Job=&TabIndex=0&DocID=59532&TypeID=9&SubjectID=0&ParentID=0

(٢٦) لمزيد من التفاصيل راجع: الحقيقة السودانية، تقرير لمفكرة الإسلام،على الرابط التالي:
http://links.islammemo.cc/filz/one_news.asp?IDnews=263

(٢٧) إسرائيل جديدة في جنوب السودان.. هل تعلم بها حكومته، موقع مفكرة الإسلام على الرابط التالي:
http://www.islammemo.cc/taqrer/one_news13.asp?IDnews=120

(٢٨) التقرير بعنوان «الأمن الإصلاح والسلام: الدعائم الثلاث للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط»، تضم مجموعة الدراسة الرئاسية التي وضعت التقرير لجاناً من رجال الدولة ومن الدبلوماسيين والمشرعين والباحثين والخبراء الذين دعوا في بداية عام ٢٠٠٤م لتفحص حالة الشرق الأوسط، ومدى فعالية السياسة الأمريكية في تحقيق مصالحها المتقدمة في تلك المنطقة المهمة.

(٢٩) الملخص التنفيذي من ترجمتنا.

معلومات إضافية

أ	المحافظات السنية		ب	المحافظات الشيعية	
١	نينوى	١,٩٠٠,٠٠٠	١	بابل	١,٤٥٠,٠٠٠
٢	السليمانية	١,٣٢٠,٠٠٠	٢	البصرة	١,٢٣٠,٠٠٠
٣	ديالي	١,٢٠٠,٠٠٠	٣	ذي قار	١،٢٢٥،٠٠٠
٤	أربيل	١,١١٥,٠٠٠	٤	النجف	٠،٨٠٠،٠٠٠
٥	الأنبار	١,٠١٨,٠٠٠	٥	كربلاء	٠،٧٤٠،٠٠٠
٦	صلاح الدين	٠,٩٠٠,٠٠٠	٦	واسط	٠,٦٩٠,٠٠٠
٧	التأميم	٠,٦٤٠,٠٠٠	٧	القادسية	٠،٦٧٠،٠٠٠
٨	دهوك	٠،٣٤٠،٠٠٠	٨	ميسان	٠,٥٩٠,٠٠٠
			٩	المثنى	٠,٥٩٠,٠٠٠
	المجموع	٨,٥٢٣,٠٠٠		المجموع	٧,٨٠٩,٠٠٠

عدد السكان في كل من المحافظات السنية والشيعية بالعراق، مع مراعاة تجاوز الكسور العددية في الأرقام والتقريب لأولى عدد معتبر.

موقع مفكرة الإسلام